

والموجود التخصيص بالاستثناء الى ان يبقى واحدا لا يبعدون عليه انه لا شيء بالاسم له سميته لعدم الخفي  
كل خفي وبسبب وجوده بين واخره بين ثبوت العواذوني كثيرا فيكون لعدم العواذوني في الاخر بين من خفي  
الحسب وكثير النوار لا في الوينيين فلا يثبت معكم سميته انما لعدم الخفي وبسبب الوينيين في كذا يجب  
ما ذكرنا حلهما على الجواب ان سميته الثابتة والحقا عيب الوينيين جميعا وبسبب ان او سميته الى الخفي  
والسبب في سميته الحجة المذكورة بالثبوت والحقا بان سميته قوله لا يمكن في كل يوم لولا العواذوني وبسبب الخراب  
سميته انما ليس بجواب بل كذا يجب ما ذكرنا حلهما على التخصيص قوله اجوبك بقدر نصيبك خطاب لعالم في  
والنصيب الغيب وخالف بعض المعتزلة الظاهر ان فلا خفي في جواز نسخ آية فقط لا في جواز نسخها معا ولا في  
لم يذكر من شهادتهم ما يدل عليه وفيهم من يجمع المذكور والابرام من مخالفة في المجموع مخالفة كل واحد من الثلاثة المذكورة  
كان فيها النزل عشر صفات او رد الاسوي وغيره من الائمة هذا على ما على وقوع نسخ التلاوة والحكم معا  
ولون كلام المصنف ينفي ذلك حيث اورد ثلث دعاوى من تبت في اول دليل على وقوع نسخ التلاوة والحكم معا  
بدرج لا يقال الوعوي سميته لا في ما يمكن انما في الاول دليل على ان نصيبا للعواذوني في غير محل النزاع وموجبا لانا نقول  
ليس الغرض من اقامة الدليل مخففة في رفع الخلاف والزام الخالف بل فيكون الغرض منها اثبات العواذوني وهو ما سرفه حكم  
موجز نسخ التلاوة والحكم معا كما يتضح بالاجماع وبالنصوص وبالاتساع الجلية وما نقول العلماء لا يجوز نصب الدليل في  
محل النزاع فمناه اذا حاول المستدل الزام الخصم ورفع الخلاف واقام الدليل على خلاف ما ذهبه من خرافات آية في الاخر  
نيلت العاجية امرا ورا في تمام العلم بالذات الى بستان امرا زابا على النزاع معارها بل بها مما يتحذر وقال بعضهم لم يزل امرا  
غير العلم لا انهم يقولون الصفه ورا الذوات ولا يقولون غير الذوات وانما حكمه متوقفا فان العاجية ليست صفه العلم لا عند القائلين  
بالاحوال ولا عند غيرهم وصفه القديم ليس غير الذوات وانما حكمه متوقفا فان العاجية ليست صفه العلم الا انما في الذوات من العلم  
ولست من الذوات كما انما ليست غير الذوات عند مشايخنا وصفه الحادث في الذوات عند المعتزلة فان الحاشا سر علموا العاجية  
بالعلم فيها ولم يعلموا في الواجب به فكذا منع المذهب فانه غير لازم لانهم ان ارادوا بالعلم مفهوم معلوم الموافقة ومعلوم  
البن في هذا المقام لان سوق الدليل مع نسخ واحسن الحكم والتلاوة بدون الا في التلاوة بينهما والمنطوق والمنحوى يتلوا زمانا ولذلك  
وقع الخلاف في جواز نسخ آية بدون الا في كذا سيجي منعنا كون النجوى لازما لا اصل اذ يتشكل الاصل منه وبهذا اصح من الكل ان يقول  
الجلاد اذ السوء رجل شريف جدا اجلده ولا يقل له ان فعلك هذا يكون مني قوله شيئا من يقول بازدر لان ثبوت  
ما قصد به النجوى لم ينكر وان اختلف في طريقه فقال بعضهم ثبت مفهوم الموافقة وقال بعضهم بالعلم وقال بعضهم بالعرف  
الطاهر وان ارادوا بما مفهوم مفهوم الخالفة معناه ثبوت لان الجوز بين نسخ التلاوة بدون الحكم وعكس منهم من ثبت مفهوم  
الخالفة ومنهم من لا يثبت مفهوم الخالفة من ثبوت ففصله عن لزومه قال بعضهم في آية يكون مفهوم قالوا ثانيا من ان الذوات في بيان  
نسخ التلاوة بدون الحكم لا حكمه قوله وله صور بان ان نسخ الحجة صور بان آية ان تكلف السراج بان خبره في ان نسخ التكليف  
بما من غير التكليف بالافعال فيقيضه مثل ان يا من الاول انه بان خبر الكافرين لا اسم عابدين ما عبادتم نسخ الامر عند الاخبار بان يقول  
مثلا لا نقل لهم الا انهم عابدين ما عبادوا قائلهم ولا خلاف في جواز ما لان صورة الخبر وان لو حفظت في هذا لكان نسخ لم يرد على الخبر وورد  
على الطلب ما اذا نسخ بالتكليف بالاخبار فيقيضه كان هذا التكليف المذكور في مثل ان ان ربه لولاه للناس النار موحدة ويا انهم يقولون في العلم  
ليست محقة او يقولون في الخبرين لا انهم عابدين واما ما عبادتم

يقول قل انتم عابرون ما اعبوا الا لخلق فلا يجوز ان يرتفع الوثوق لصوت الرجل فيما خلق به من اسم به يعلم بان  
الخيرين فيه كاذب وان كان لغير الاول فخير من هذا لان اسم كلف الوثوق بالخير والصواب والحق وكلفهم بالخير لان كان  
العدو نفس متعلم معصوم ومذاق باب التخصيص والاستحالة في وقوع مثله في المصلحة ولم يجوز الاعتناء بغيره من غير  
والتكليف بالتبعية فيجب لا يجوز حدود من الرابع وتعرف في البطال الحسن والقيم المتغيرة مما هو بها فيها المصلحة من قول الحق في الله  
والخلق في الذي يطالبه الصدور الذميمة كدور العلم واعان زيدا او قبل العلم كدور وزير موسى لاسفاهما الحاصل في العلم لانه  
ما يعرف فلا يفسد ان التغيير وهذا غير جائز على الخيال لان الرابع اذا اخرج مثلا بان زيدا موسى يوم كذا ثم يرفع مولود بان عيسى  
قبل ذلك اليوم كان جبر كاذبا والكذب على الرابع محققا فقلت نسخ الخبر صورة اخرى وهي ان نسخ تلاوته لا يفسد كانه المصلحة في العلم  
بالنفس وعواظهم بالنسبة بين مؤيديه كما ان الاجاب اقام بنفسه الرابع كان ينتهي بالناسخ قلت نسخ تلاوة الخبر نسخ حكم يتعلق بالحوار  
فما كان في الصدور وقديم من الحديث وجواز قراءة الجنب انه غير مكمل للاحكام والاولى النفس بخبر وعواظهم بالنسبة لونه وارض  
لهم الجبل او الكذب في الخبر فليس خبره ليس النسخ بقوله لا يصحوا خبر ابل النسخ به من حدود من الرابع اول العلم  
بقوله انتم ما مورون معصوم رمضان فلا يكون هذا ما وقع فيه النزاع لكنه خصيص لانه لا يوجب على النسخ بل من الكذب في العلم  
التخصيص بالزم لانه بيان لما يريد بلفظ الامر لا وضع ليدل على كونه النسخ من او خارج النسخ الاضاحي على نشو براسه في التغيير  
كما انما هو مع جميع الامعة ومزود ما سدر في قوله ويجوز تخفيف الياء كما قال ابن حزم في الاثني والاربعين في النسخ  
الاكثر من اى اذا كان الاصل لا ينفذ القطع اما اذا انا دونه لا تضام العدوين اليه فيجوز نسخ القواعد عندهم كما يعلم من دليهم ومن جوا  
عن الشبهة الاولى في النسخ كما سيجي ولم يرفع حكما شرعيا لا يقال حل الحكم كل ذي ناب سب بغيره حتى حكمه في العلم  
فيكون حكما شرعيا يكون رفعه نسخا انا نقول هذا الآية عامة فيكون الحديث مخصصا لانه منقول من اقر الله عليه  
لكون عدائه من الطرف العاصي كما في قوله في مبراة انما جعل الطرف الثالث في قول العجابه مذا انما نسخ فان فيه قد يكون من اجم  
بقول على تافه ان الحكم هو الفقه حكم الاصل دليل على ان الكلام على الحكم الموافق متاخر الاول على الحكم اى الف فيكون نسخا  
وان كانت دالة على تافه لانه لو فرض من اقر انا التأسيس ولو فرض من متقدم انا التأسيس والتأسيس اى من اقر انا التأسيس فيكون نسخا  
معارض بانه لو تافه نسخ حكم الاصل ثم نسخ رافعه باوافق حكم الاصل ولو تافه لم يزم الا نسخ واحد الاصل فليقل المصلحة في العلم  
الاصل ليس نسخا على ما عرفت ما سبوا وانما عد من الطرف الثالث لا يمكن ان يعارض بان تافه يستلزم تفسيره وتفسيره لا يستلزم  
واحد الاصل فليقل التغيير وجب التوقف حتى يظهر دليل في التغيير المذكور في المنتهى والاحكام انه ان لم يعلم النسخ منها فالواجب  
التوقف حتى يظهر دليل في التغيير المذكور في المنتهى والاحكام انه ان لم يعلم النسخ منها فالواجب التوقف عن العمل بالنسخ وانما اذا  
كانا متفقين في قوله لا يجوز لان مرجعه رجع حكمهما مع العلم بان الرابع حقائقه انما قاله وقد يقال بان ثبت بالنسخ في الكتاب  
تلاوته فليقل عدو يكون ما ذكره في تبيل نسخ القرآن بالقرآن والكلام ما نسخ من الكتاب تلاوته فليقل عدو يكون ما ذكره في تبيل نسخ القرآن بالقرآن  
والكلام في نسخ السنة بالقرآن اللهم الا ان يقال ما نسخ تلاوته لا يسي فرنا بل هو السنة على ما سدر في بيان حصة الدالة الشرعية في العلم  
اما وحى او غير وحى والوحى اما منقول وهو القرآن او غير منقول وهو السنة وهو نسخ القرآن ان الموضع نسخ القرآن بالقرآن وهذا  
من تبيل نسخ القرآن بالاحاد وهو غير جائز بالاتفاق بيننا وبينكم وان يجوز بعضهم وفي هذا التوقف مكان موضع قوله واجيب بان يزم  
نسخ المعلوم وهو القرآن بما يملكون وموجر الاحاد وهو خلاف الموضع انه يزم على ما ذكره في العلم والاحكام نسخ العلم وهو القرآن بما يملكون

ومعبر الاحاد ومختلف العوض لان العوض نسخ القرآن بالخبر المتواتر ومحسن الانظام كما سري قال ما نسخ  
 من آية السجود بهذه الآية على ان القرآن لا ينسخ بالخبر المتواتر لولا انها على ما ان ما نسخ به آية من القرآن يجب ان يكون  
 خبرا متواترا او مشهورا والسنة لا يكون خبرا متواترا من القرآن ولا علمكم السجود فيما سبق على ان النسخ من خبر يدل بالبحر  
 واجاب النسخ عنها من ان كان ولائها على ان لو لم ياد اداس نسخ جلا فيكون بطله لنسخ ولا نزاع فيه ومنع هذا ولائها  
 على ان ما نسخ به لفظ الآية يجب ان يكون خبرا متواترا او مشهورا لان ما نسخ به لفظ الآية يجب ان يكون خبرا متواترا او مشهورا لان ما نسخ به لفظ الآية  
 ان كان النسخ سنة وجواز كون بعض آي القرآن افضل من بعض ان كان النسخ قرا نا واللام يكن لو كر الخبر فابرة  
 وكما انها غير جازية عنده فاجاب باننا انما يدل على ان الحكم النسخ يجب ان يكون خبرا او مشهورا وان يكون  
 حكم السنة كذا وكذا وان لم يكن كون نسخ السنة كذا وكذا ولو سلم ان نسخ السنة يجوز ان يكون خبرا او مشهورا الآية المنسوخ  
 تلاوتها تكون كالمعجم من قبيل الوحي غير المتلو وان آي القرآن يجوز ان يكون في ما تمصيل حسب الالبغية وكذا  
 وهذا فضلت سورة الاخلاص حتى عدت بثلاث القرآن كان سابقا اما آفلا نه يلزم الاجماع على الخطاء التي  
 نسخ على الخطا وما اذا نسخ بالنسخ القاطع فلان الاجماع لا ينعقد على خلاف اجماع اخر فاجوز الاجماع على بطلان الفرو  
 وما امتنع بطل الاجماع القاطع كان الاجماع الاخر الذي فرضي نسخ غير قاطع وبالمطافه وعلى خطا واسامه فانه  
 بعد الاجماع على ان القاطع هذا انما يتم اذا كان الاجماع الذي فرضي نسخ قطعا كما قاله الشيخ رحمه الله تعالى وكان النزاع  
 انما وقع فيه مع تقديم الاضعف على الاقوى الى يلزم في نسخ الاجماع بغير النص والاجماع القاطع يجوز وآخر  
 وهو تقديم الاضعف على الاقوى الى يلزم في نسخ الاجماع وهو النسخ الذي هو غير جامع الاقوى وهو الاجماع المنسوخ  
 واخرى في الشرح العلامة على ما بان غير ما قد يكون فيما ساقطها تنقيص الشرح على عليه بعض قاطع ولا يلزم  
 تقديم الاضعف على الاقوى واجاب عنه بان التنقيص على العلم كما تنقيص على الحكم فيقول فاصله ان نسخ حكم الاجماع  
 بغير قاطع وقد تقدم بيان السقائه لانه جواز ذلك ان لا يلزم جواز اجماعهم وجه على ما سري في مباحث الاجماع ولا يلزم  
 جواز اجماعهم بعد السقوار خلاصهم لم يلزم نسخ الاجماع لان الاجماع آنا ينعقد على ان السقاة اجتماعية بشرط ان لا يصر  
 قطعية بالنعقاد والاجماع آنا ينعقد والاجماع آنا ينعقد والاجماع آنا ينعقد والاجماع آنا ينعقد والاجماع آنا ينعقد والاجماع آنا ينعقد  
 اما مطلقا ومنقطع القياس المقطوع ما يكون جميع متوماته من حكم الاصل وعليه وجوده في الفرع قطعا والمطلقون  
 ما لا يكون كذا وكذا على ثلثة اشياء لان حكم الفرع فيه قد يكون اقوى كانه قياس حرمه الطرب على حرمه النابض وقد يكون  
 مساويا حرمه صوب البول الى الماء الدائم على حرمه البول فيه وقد يكون ادر كانه قياس حرمه النابض على حرمه  
 النسخ القسم آمو مطلقون لا يكون ناسي ولا منسوخا ان الحكم المطلق المطلقون لا يكون ناسي ولا منسوخا ان الحكم المطلق  
 او السنة او قياس او منسوخا في ثلثة اشياء كما ذكر في الويل لا يعلق الويل ما ذكر في الويل لم يجوز ان يكون الويل الظني  
 من الكتاب او السنة لا تنقأ احدى مقوماته وهو ينفى زوال شرط العمل هو ذلك لان العمل بالمطلقون انما يكون مشروطا بغيره  
 على معارضة اذ كان معارضة ثانيا وبلغ الى الحكمين من العمل به ضرورة انتفاء رجحان الشئ على معارضة خلق المعارض والظني  
 من الكتاب او السنة اذا نسخ بظني آخر لم يكن النسخ منها ثانيا بقاء حق المكلف من العمل باضعف منها لوجوب تراخي النسخ في الضعيف  
 حسب الزوال واذا لم يكن ينفى حين العمل الظن فيهما لم يكن العمل بالظني اضعف منها مشروطا بغيره عليه بل يكون العمل بوجبا  
 مطلقا فلا يصحون في قوله ينفى زوال شرط العمل وبورجانه

في الخطا ان



لان زوال شرط العمل به ينقض سائر الاثر والى قدر عزيت انه لا اشتراط فيه بخلاف العكس الظني ان نسخ ظني اضر به فان حكمه  
 متحقق من العمل معارضه لان العكس مظهر للحكم لا مثبت له فيكون العمل بالمتنوع مشروطا بوجوبه وعدم ظهور معارضه فاذا علم  
 المعارض انقضى شرط العمل به فيكون اتفاقا لا تنقضا بشرط لا يلحق شرعي بترسخه والحاصل ان النسخ يجب ان يكون بطريق شرعي سواء  
 وبين العكس الظني والنسخ به ليس كذا فليكون ناسخا ولا ينسخه فاقوله لانه ثبت مفيدا بعدم ظهور معارضه راجح او مساو  
 اشرافا الى ان حكم العكس ثابت حين العمل بالنسخ كمنه لم يظهر وقوله سواء قلنا كل مجتهد مصيب وقلنا المصيب واحد وانما  
 اشرافا ما عسى يقوم من ان ثبوت حكم العكس حين العمل بالنسخ انما يكون اذا قلنا المصيب واحد لان الحكم فيكون ثابتا  
 فيكون الاجتهاد تابعا اما اذا قلنا كل مجتهد مصيب فلا لان الحكم فيكون تابعا للاجتهاد فلا يكون له ثبوت قبل الاجتهاد ومنه ان  
 مدفوع لان المصيب انما كان واحدا فقط والى كل مجتهد مصيبا كان ما هو اجتهاد و ثابتا عند العمل بالظني المعارض له وبذلك لا يغير  
 الاجتهاد بمقتضى ما هو حكم فيكون العمل بالظني مشروطا بعدم ظهور معارضه وهو الاجتهاد والقياس والحال ان كل واحد من قول  
 فلا يجب العمل من ظهور معارضه راجح مع انه متفرع على قوله انه ثبت معدا بعدم ظهور معارضه راجح او مساو ولا يغير قوله وان كان  
 الواجب العمل به ما لم يظهر راجح لان العكس على تقدير كونه ناسخا كان راجحا على ما هو معارضه له لان الواجب يكون ان يرفع  
 وهو المقطوع نسخ بالمقطوع الى العكس المقطوع نسخ حكمه بالمقطوع في جود عدم سواء كان المقطوع النسخ نصا كما اذا نفي  
 ما قلنا على خلاف حكم النزاع او قياسا كما اذا نفي على خلاف حكم النزاع في محل يكون قياس النزاع عليه اقوى من امثال نسخ  
 القياس بالقياس اتفاقا واما افعال في النزاع فهو اذا نسخ حكم الاصل في قياس عليه فختلف فيه ما لم يثبت من انه اذا نسخ  
 حكم الاصل على بقي معه حكم النزاع او لا وعلى تقدير بقاءه فانتفاءه برفع حكم الاصل ولان نسخ حكم الاصل نسخ له انما  
 عدمه على عدم حكم الاصل وفيه خلاف وكون آخ في الاجتهاد والاضطرار الى كون التخصيص في الاجتهاد والنسخ في الازمان  
 لانه بيان لانها امور الحكم لا اثر له مع ان هذا الفرق غير شاذ لان التخصيص ايضا قد يكون حسب الزمان كما اذا قال اما ما فاعل كذا او  
 ثم قال اودت عشرين سنة فانه تخصيص عندنا على ما مر في جواز نسخ الخبر الجواز به منقوض وحده ان التخصيص يكون  
 من نسخ فلا يلزم من جواز الازمان جواز غيره وتوجيه النقوض الثلاثة انه لو صح ولكم في ان نسخ كل ما جاء به التخصيص واللام  
 بط لانه التلقين المذكور يخصيص المتواتر باجازه الخلة وان اختلف فيه ولا يجوز النسخ في الاتفاق اذ لا يلزم من ارتفاع  
 الاقوى الحكمه ابا عنه على ختم التاميف والضرر بمطعم الوالد كن التعظيم الجواز اقوى من التعظيم الحكم المضرب فلا يلزم  
 من ارتفاع التعظيم آارتفاع التعظيم لان من الاجب ان يعظم غاية التعظيم قد جب ان يعظم نطقا ما كمن التمكن من العلم  
 معتبر ليلزم تكليف العاقل والعاقيل من ليس له صلاحه النعم لا من ليس عانا والام يكن التكليف وكيفية من لم يبلغ التكليف  
 اليه ولا يلزم من الامة ليس له صلاحه فليكون ما قلنا اما العبادات الهيكلة فليست نسخا بالاتفاق على الحكم انما  
 يطلق اذا لم يوجد له مخالف بخلاف الاتفاق ولا ينافي قوله ومن معظم ان نسخ الاحاب صلواتها سنة خاصة نسخ  
 وحده لا يطل وبمعظم ايضا العاصي عبد الجبار بانه لو صح ذلك لزم ان يكون زيادة عباد وعلا جوار العبادات نسخا لانه لا يخل  
 الاجتهاد غير اضره وان كانت نسخ اضرها من ان يكون نسخ كزيادة ركعة في الحج فان الركعة الزائدة مع الركعة العاشرة  
 صارت اجزئ من صلوة الحج والركعة الزائدة شرط شرعي للمكتملة لا يلزم عدم صحتهما بدونها ولا يجوز الانقضاء بينهما  
 بخلاف زيادة التوبة على الجواز انهما وان صارا اضرين من حق الزنا لغيره ليس الجواز مشروطا بالتوبة او لا كان معصيا ولم يخل





ما ورد في القاطع وحاز به كرامة على كبره وزياده تألف على الخبر بين شيئين من غير اشتراك ماله به شيء من  
القول به والاشارة كما هو دأبه واداب من ادب بالاداب العراصة واذا استرأ بالعموم واكرام لم يصح في كلام  
العلم من الخلل اذ ليس ما ندم شخصا ان يقول به قوله به وعلى له نفسيا لا يحججنا عنه وانما رابعا ان  
بالسناد ذكر لا يشتمل الى العلم وانهم الصور الاخرى التي اعترض على القاطع بمبدأه ليجار بعلوم القول بها وهي كون زياده القريب  
على الجلو في اثبت على ان زياده غير جلية على حد الغف من صور الغف في الحاقه في قولهم بعد ذلك لبيان الاشكال الذي اورد  
العلم للنسخ ونحوه كاشطة السادة الزكوا في ضم المنكهم مع الغير يا ايضا انه ذكر وبعض من لم يثبت له ذكرنا من مقاصد المنك  
في هذا المقام نتج السبج وتبين بما لا يبين ذكره يزول الادب والموسى حيث باب وكل الخلق معدا وقال  
الحوال قال في المستصفي مراتب الزيادة على النفس ثلثة احدها ان يتصل الزيادة بالخر بوعليه ايضا لا يرتفع القدر والانفعال  
كما لو يزول في الصحيح كقمتان وهي نسخ اذ لما نكح الكعبة الاولي من الاجزاء والعصية بدون الاخرين وهذا ارتفع فاعلموا بقوله  
الصال الحاد ان يكون الزيادة والمز بوعليه حوس لعدا احتراز به عن كون الزيادة شوطا في اشتراط الظارة في الطوان لقوله  
على الكلام الطوان باليت معلو حال لانه في قبيل التخصيص والتقصان لانه في قبيل النسخ لانه ثبت بالنفس اجزاء الطوان  
بظارة وغيره ما رآه وارجح في حواله التبيين من الاجزاء الثابت وهي في أقصى المعدوس ان يعلم ان الزيادة لا تعلق بالخر بوعليه  
كما اذا وجب الزكوة والنج بعد احباب الصلوة والعدم ومذابت شيئا لان النسخ رفع الحكم وتبدله ولم يتغير حكم المز بوعليه  
مما هو في وجوبه وحواله السالمة وهي سيرة المشرر بزيادة وجب جلوه على التمايز في حد الغف وهي ليست شيئا عندنا لان المقام  
في وجوبه وحواله عن نفسه ووجبت زياده عليها مع بقائها وسج عندنا في غير اختلاف جواز اثبات القوي على الواحد عندنا بعلوم  
حواله هو لان الحوان لا نسخ في الواحد واختار ان يكون مقدمه فوطه لبيان ان الصورة التي يذكرها انما هي النسخ والاشارة  
ليس منه ولا فلا اذ لا رفع انما هو في المعلوم ان ما كان لم يست الفهم او ثبت لكن لم يحقق انه المراد اذ لم يكن شيئا اما  
اذا ثبت ولم يحقق انه مراد فانه رفع للمعلوم على تقدير قبوله لا رفعه والنسخ هو الرفع اما اذ لم ثبت فانه لا في حد ولا دفع والمعلوم  
لم يتوض له ويعلم بما ذكره ان المتن وسوقه فقولنا في السبعة زكوة ثم قال في العلوة الزكوة فلا نسخ فان تحقق ان المعلوم  
ونسخ والا فلا يتغير ان لم ثبت المعلوم فلا نسخ وان ثبت وان تحقق انه مراد بان وجوبه فحققت في ذلك في جواز النسخ  
من عدم احوال الكلام في ج العال ب وغيره فيجوز ان لم يتحقق فلا يكون شيئا فان قيل وجوب القوي حكم العوار بان  
زيادة القوي والادب ليس شيئا وادرو على نفسه اعتراضه ان اسم السور الجمل كانا عربين كما يبين ورفق الختان اسم  
الكمال بالزيادة عليها فكانت شيئا وانما الزيادة في نسخ لوجوب التخصيص وعلى المز بوعليه وهو حكم شرعي واجاب عن ان السج  
اسم الكمال ليس حكما شرعيا ومن ثم ان وجوب التخصيص لم يثبت في المخطوط بل في المعلوم والمائل بعدم جواز الزيادة على النسخ  
لا نقول بنبوت المعلوم والعلم لكونه فاعلم بالمعلوم رد هذا الجواب بان وجوب التخصيص وجوب الزيادة حكما شرعيا بل ثبوت  
وقدره بوليل شرعي فيكون شيئا لكنه انما يتم او تحقق ان المعلوم كان مراد لم يرتفع بالزيادة ولا يميل الى معرفته بل اعلم  
ورد بياننا لاسقاط المعلوم متصلا به او تريبا سمه كما قال العدلي هذا ان اراد ثبوت الحرمة كان بالمعلوم مع ان العود لا مستفاد له  
منه وان اراد ان ثبوتها بخلافه لا ضرر ولا ضرر في الاسلام من العمومات فزيادة الشرائع يكون تخصيصها للمعوم لاسقاط العلم لان  
يتبين مختلفا في هذا المجلد ثم ارتفع في ذلك وان اراد ثبوتها بوليل خاص وروفيه فلا يثبت له وان لم يكن لم يكن شيئا فليس نسخ قال

الحجج مع الشك لان ما لم يكن محمداً يجوز ان يكون مفرداً كما في الاستصحاب والقبول حكم شرعي اللهم الا ان يريد  
بقوله ما لم يكن محمداً ما يجوز في الصلوة من غير ان يرد فيه دليل سلس قالوا ثبت في العلم والعبادة العائدية كان حكمهم  
تقديم الايمان بالزيادة ومن اجزاء الشرط ان يرتفع معوا النجوم وثبت بوجه جواز الايمان بالزيادة او وجوب بدون الزيادة  
هو وجوب الايمان بالزيادة معه وهو حكم الزيادة لا حكم العائدية وليس الزايل الا هذا الوجوب كما اثير اليه بقوله وانما الزايل  
وجوبه فيكون المرتفع حكم الزيادة لا حكم العائدية فيقبل فذلك ان بعض الزيادة رفع الحكم العائدي ثم ان ارتفاعه ليس له بدل  
لان بوجه كما في حجة ما وجوب الايمان بالامان ما لم يكن لورث الزيادة وهو خلاف العوض لان العوض ان يورث معضات اخرى  
والشوا مثل مورث الحكم العائدي من غير دليل اخر يدل على قدور هذا الوجوب واما جواز الايمان بالزيادة فيجوز اجتماع  
ايمان العائدي مع ما وجوبه من الجوارح حكم شرعي لانه ثابت حكم الاصل فلا يصح فذلك ان ارتفاع حكم الاصل الى بدل  
فقبله فارتفع حكم شرعي لانه حكم شرعي فلا يكون نسخ الارتفاع حكم شرعي هو وجوب الزيادة لانه حكم شرعي بل جواز الثابت  
بالاصل فلا يكون الارتفاع المذكور نسخاً للحكم العائدي لانه حكم شرعي كما في حجة وقد بطلنا قدور بوجه بعض النسخ بوجه  
والمتعار جواز نسخ جميع التكاليف وقال الغزالي بالمتبع وهو ما الحق بالشرع وقد سقط من العلم في نسخة الاصل ولا بد  
منه كما ذكره صاحب الرواد لنا هذا دليل على جواز رفع جميع التكاليف وقال المتأخر في المتبع وبينا ان التكليف غير واجب  
اصلاً فهو في رفع كلفه كما يجوز رفع بعضه واجبة العوائج من تابعه على عدم جواز فان نسخ جميع التكاليف مستلزم لبعض  
لان نسخ جميعها لا يشك من وجوب موافقة النسخ والناسخ وهو تكليف وكل ما يستلزم تقييده فموجب عز توجبه لموافق الحق ولا كانت  
للملازمة متوفرة جواز ان نسخ جميع التكاليف في غير الجواب موافقة النسخ والناسخ على الكلف انهم في النسخ لم يطلعوا معرفة  
وتال انما كلف موافقة النسخ جميع التكاليف معرفة النسخ والناسخ ليعلم الملازمة لان موافقة نسخ الجميع يستلزم معرفة  
النسخ والناسخ وان لم يستلزم موافقة النسخ فيجب موافقة النسخ على تقدير معرفة نسخ الجميع يستلزم معرفة النسخ والناسخ وان  
لم يستلزم موافقة النسخ فيجب موافقة النسخ على تقدير معرفة النسخ فيجب موافقة النسخ والناسخ وان لم يستلزم معرفة النسخ والناسخ  
كلها بل جواز وعلا نسخ في العكس الاستثنائي جواز ان يكون بطل اللازم وارتفاعه على تقدير ثبوت اللازم على تقدير وجود  
بيان ذلك ان معرفة نسخ الجميع ابتداء يستلزم وجوب معرفة النسخ والناسخ لا دوراً فيمكن ان يعرف الكلف ابتداء نسخ  
الجميع لمعرفتها ثم سقط عنه وجوب موافقة لان الوجوب اذا كان مطلقاً سقط بالفعل مرة فينبغي موافقة نسخ الجميع بدون  
وجوب موافقة فيعرف ان لا تكلف عليه اصلاً بل يتم مطلوبنا العكس انما هي حقيقة تقدير شرعي باخره لعل  
والخاتمة بينهما ملازمة على السواء بين من الخلق السبب على السبب وبهذا يشعر قوله قدورته ما واما قال صاحب الساس  
ناسر به عليه وقال الطبيب يعيسى قدور بنو كاه وقال الشيخ العلامة انما عدى يعلى ليدل على البناء ان انتقال الصلة  
للمضني وذلك انه مؤيد بان هذا السبب بين المعنى المفوس والاصطلاح وليس تعليلاً وان كان في صورة ان الحد لا يكتب بالبرهان  
او تعليل لان العوض من الحد اذا كان بيان صفة مستفزة اية فائدة يمكن ان يبرهن عليه وهذا القيد اجترأ الغفلة في ما عليه قاله  
ابو الحسن في المعقد وبذلك يحصل فن مثل الحكم لا القطع به لما بين في الكلام ان التعليل لا يبعد الا القليل لا يتأثر على كون  
الشرط كماله للحكم لا القطع به وهو ما ثبت بالعللة الطبيعية كالدوران والسر وغيرهما وعلل ان خصوصية الاصل ليست شرطاً وخصوصية  
الفرع ليست فائدة منه وهذا الايمان انفس العكس الى القطعي والظن لان قطعية ليست باعتبار كون حكم الفرع قطعياً ما عرفت  
ورجوعاً هو الحكم اذا اردت به حقيقة تبعاً لجنب استفاض لا كذا ما يحرم فيه



انتفاضه لا يثبت حكمه شرعا **مسألة** في نفس الامر ان قيل وضعت الالفاظ بازاء المعاني الواسعة والخاصة على ما بين في موضع  
فان العلوم هي الالفاظ في نظر المجتهد سواء كانت ثابتة في نفس الامر ولا تعلقا فم كلفنا اذا اختلفت وخرجت انما  
يتبادر منها الى الفهم **مسألة** في نفس الامر روح لا يتناول التعريف العكس الفاسد مع انه يطلق عليه ايضا فتقوله اعلم ان بيان الالفاظ انتفاضا  
التعريف بالعكس الصحيح وانما ان اطلاق العكس على الفاسد لو كلفنا برب تعريف الصحيح فقط ولو جعل انتفاضا كان ايضا موحدا  
والاولى للروح وعذائنا ما فرض في تعريف الحكم العلم بان حصول صورة الشيء في العقل بان اعتبار الالف في صورته التي ما يلاحظ  
لظايق اول التصور والتعريف من اعتبار يقين مع اطلاق العلم عليها لان قسم الالف قسم للعالي واجب بانها لو تصور الصورة الشيء  
ما اعتبره الزمان من صورته وعما به ما يلزم اطلاق اللفظ على معناها العقول العرفي وبان التعريف للعلم المطابق هذا اللفظ  
عذرا التعريف بالصحيح عند من يقول الاجتهاد تابع للحكم والمجتهد يصيب ويخطئ واما الصورة وهم ان يكون بان الحكم تابع للاجتهاد  
وكذا مجتهد يصيب حتى ان المجتهد الواحد اذا قاس في سبيل متناقضين في زمانين كل كل منهما صحيح وانتهى معه العقل عند حصول  
الثاني فاعلم ان الصحيح ما وانما في ظهور المجتهد والغالبا لا **مسألة** في تعريف المجتهد فتقدم ان يقولوا **مسألة** في تعريف المجتهد  
المجتهد قبل البرهان التقدير بقوله في علمه الحكم وكان سخط من العلم والملازمة اليه لان الاضافة في معنى العلم على ما تقرر في الفقه  
باب **مسألة** في تعريف المجتهد **مسألة** في تعريف المجتهد **مسألة** في تعريف المجتهد **مسألة** في تعريف المجتهد  
ان المذكور في تعريف المجتهد هو اذا حددنا العكس الصحيح اما اذا اردنا بالعكس اعم من الصحيح والغالبا لا يصح لكونه غير متعلق بالعلم  
بل الواجب ان يقال بول الالف النسبية والتسوية او نحوهما ما يكون فعلا للعكس لان النسبة الواردة على حصول النسبة فتكون  
مطابقا لموافق حصول النسبة في نفس الامر وقد لا يكون مطابقا لعمومه فيه فتناول القياس الصحيح والغالبا لا يصح لكونه غير متعلق بالعلم  
المشبه بول الالف بتقدير حصول النسبة وقد لا يبرأ فيتناولها عند الحصول ايضا لا يقال السعة والتسوية في العكس وقيل  
وقيل العكس لا دليل الحكم لا نقول لانهم بل شر العكس التسوية في الحكم لا العلة واعلم ان يمكن ان يقال في تعريف المذكور شيئا  
العكس الفاسد ايضا لان الالف في التعريف تدل على الالف في نفس الامر وان الالف في نفس الامر وضعت بازاء المعاني الواسعة والخاصة  
وان كان مطابقا لموافق كان العكس صحيحا والاكاذيب ناسرا غاية ما يلزم من هذا اطلاق اللفظ على معناها العقول العرفي دون العرفي  
ومثل هذا الجواب المنطوقين بالارادة على تعريف العلم حصول صورة الشيء في العقل بان صورته التي ما يلاحظ فلا يتناول العقل  
والتعريف غير المتعلق برب كونهما من اقسام العلم لان قسم العلم الصافي قسم للعالي وعلى تعريفهم في القضية ما يدل على كيفية نسبية  
المحصل اما موضوعه بان يخص بالمطابق فلا يتناول التعريف لجهة اخرى لجهة المادة وهي الغير المطابقة للكيفية التي في نفس الامر فتناول  
بل صورة الشيء ما اعتبره الزمان من صورته سواء كان مطابقا او لا لوجهة ما اعتبره لجهة كيفية نسبية فالحصول في الموضوع سواء كان  
الواقع والاكاذيب ما كان اعتبارا في العلم هو فاسد **مسألة** في نفس الامر وكانت الحقيقة الوافية متقدمة على العرفية ولم  
يكن في اللفظ فريضة حاضرة عن العلم بل كانت الالف كونهما في مثال الحكم فانه ليس علة لوجوب الفحص بل علة  
وجوبه هو العمل وبعد العرف وان حكمه قصدا في حفظ النفس والتأثير في العلم وكوجوب رد عين احوال باقية في مثال السور فانه  
ليس علة لوجوب ضمان السور اذا لم يلف بل علة لوالعاده وحكمه قصدا في حفظ مال الغير وعولان العلم والخلق في الشرع  
العلم على الحكم لان الالف العلم حقيقة **مسألة** في تعريف المجتهد **مسألة** في تعريف المجتهد **مسألة** في تعريف المجتهد  
يجب التفحص على الحكم قياسا على وجوب القياس على الحكم والجامع ما يثبت كل واحد منهما بالقتل اما الحكم فبما شروته لانه واقع في نفسه وان لم يكن



بانذار على ثبوت حكم المطلوب اثباته وهو وجوب الصوم في الاعتكاف بغير النذر واليه الاشارة في قوله وجب الصيام في الاعتكاف  
 بالنذر وجب بغير نذر والسؤال به ثبوت حكم الاصل في الصلوة وهو عدم وجوبها بغير ثبوت علمه وهي عدم وجوبها  
 بالنذر واليه الاشارة بقوله عالم يجب بغير النذر ومن القول له على اثبات الملازمة بثبوت الملازمة ثم اجمع عليها  
 لانها عكس نقيض للملزمة وهكذا فثبت في اعتكاف الاخير بين علي ما ذهب اليه في كلامه من جهة صاحب الرد المحتج  
 قدرت وقال الصبي ان يقال في المثال اعلم يجب بغير النذر الثاني عالم بوجوب النذر على الواحدة كان في حار ودره عالم بغير  
 للول الاخر ان على الرجل حج كاحه ولبث شوي كيف يلزم ما هو في صلب الملازمة بالثاني فانه لا يلزم في العقل التوبة  
 ان يكون عدمها مستلزما لعدم الحكم لكونها ملازمات او سواها ومعلوم انما بالثاني والثالث اجاب به صاحب هذه بان  
 لا يلزم من الفاء نذر الصلوة في الاعتكاف الفاء نذر الصوم في الصلوة ليست صفة للاعتكاف ومن لم يمانع  
 بل من لم يمانع المصلي كلف الصيام فانه غير ملزم بصفة لان كمال الاعتكاف بالصيام وكلما كف عن الشهوات لم يزل  
 تبطل الاعتكاف بالاجماع ولعمري ان الحال يجب ان يكون فيها الغسل وكذلك يجوز ان يقال جاء زيد على ارضه ارضه الخ  
 وكان الاخر ان ينفرد تحليل ما سئل به في زيد لئول عطفه فاحول للاحقة وكان الحال في قولنا حار ودره والحشي قادم  
 في ثابيل مقارنا وانما يكون في ذلك ان كيفية له فالحالات في قوله من على ان اعتكف صابعا ومصلية في ثابيل اعتكافه  
 ومقارنة الصيام للاعتكاف في قوله من لا اعتكاف الا بالصيام فيعتقد النذر بالشرائط الصيام ومقارنتها للاعتكاف  
 ومقارنته الصلوة للاعتكاف ليست قوية لعدم دليل يدل عليها فيعتقد النذر بالشرائط نفس الصلوة لم يطلق الاثبات  
 وهكذا الكلام انما اذا سوا الفاء العار في بالساس على وجوب اتباعها في الاعتكاف لولا كان بالنذر او بغيره لا يقول به على  
 ان اعتكف صابعا كغيره نية على ان اعتكف صابعا فالسابع فيه لازم بالاتفاق ويقال من على ان اعتكف نية اتمام لم  
 التتابع فيه معذرة ولا يكره ما ذكره في ومكنا الجواب في المسألة فان لم يكن فيه العكس معمم لما ذكر في المسألة والى جهة  
 اذ في الوجه او هو العكس الاعتكاف الذي لم يدر منه الصيام على الاعتكاف الذي يدر منه الصيام السواءة حاصله في حكم  
 وهو وجوب الصيام فيه وكذا في العلة اذ هي نفس الاعتكاف في كليهما وقيد النذر وعدمه ملحق كافي في نذر الصلوة فيقول  
 الوجه ثم وهو في الصيام بالنذر على الصلوة بالنذر السواءة حاصله بينهما في الحكم وهو ثبت الوجوب بوجوب  
 وكذا في العلة وهي البقاء في كليهما وانما كان الخط من هذا الصاحب وجوب الصيام في الاعتكاف بغير نذر لعدم وجوب  
 بالعدم مرجح بالخط وقال ويلزمه ان يجب بدون النذر كما يجب مع النذر الذي فيه عدم السواءة وهو الصيام والصلوة اذ حكم  
 الصيام وجوب بغير النذر وحكم الصلوة عدم وجوب بغير النذر والعلة في وجوبه بالنذر وفي عدم وجوبه بالنذر وقد عا  
 عزا عكس التماس الساس خلفي الاستشهاد في الاستشهاد في نقيض اللازم واثبت شرطه بالتمسك والسواءة بغير نقيض  
 والعكس عليه حاصله على التقدير انما ان الجواب بوجوب وهو الذي اراد اليه بقوله وقد يجب بان الملازمة الخ  
 وقد ذكر الامام الرازي في المحصول ذلك لضعف الجواب الاول وموانع لا يبرهن انه منهور في عرف الفقهاء بالتمسك وكذا في اثباته  
 على ان كل من الفرج وما دخل عليه من التشبيه والتبعية والى ذلك في التعليل الاخير بين ذكر الجواب الذي ذكره في التلخيص  
 فان البه حال التماس المثال المراد ما في ثبوت السواءة بغير النذر والاصل في البراءة الاخرى ان المراد من قول الجمهور ان الحكم  
 لا يفسد وهو ان كان صفة لم يفسد كذا ان يكون في كماله الا ان الشارع جعل مناط الحكم الشرعي الذي يجب عليه العمل به على ان التمسك





المستحق بالعدو فان ثبت الطلاق فليس حرام المنكوحه وهرمها وحسنها على رفق الحاربه الشتره وقرنا على ما عيب الطلاق  
 في مقصود العدو فمقاس رفقها وقرنا في نسخ البيع كما عيب غيبه الزوج وجب في نسخ الزوج النكاح بهما جامع فوات الاستحقاق  
 المستحق بالعدو في يكون كما ذكره المصنف لان الحكم في الفروع المطلق وهو الفسخ فحرام الحوا انما ثبت بطله الغيب الطلاق  
 في المقصود والحكم في اصله رفق الحاربه الشتره وقرنا لم يثبت بلذا العلم بل بطله اخرى وهي فوات الاستحقاق المستحق  
 بالعدو وهو الطلاق فلا يجوز العلم في الفروع والاصل ولا يصح العكس هذا بيان ما اوردوه المصنف وتعاليمه ان رفقها على ان  
 مرادها بالنكاح المذكور قياس نسخ النكاح فحرام المنكوحه على نسخ النكاح بمرادها ونفسها على نسخها بغير الزوج وجب ومن هذا  
 ورت بعض المتأخرين وقال قوله فيمنع الخصم ان البيع يفسخ بالرفق من كمال العلم والصواب ان يقول بالبيع النكاح ونقول  
 الحوام عيب بنسخ به البيع بنسخ به النكاح وتوهم نسخ النكاح ما حرم على نسخ البيع ولو كان كما ذكره لم يلزم كبر البيع فابعد وكان  
 احسن وقد عرفت ايضا ان الفروع لم يكن لم ينفصلوا بين العيوب في نسخ الزوج النكاح كما صحت جعل بعضها اصلا وبعضها  
 فرعا والجواب عن الفرق ما ذكرناه وموان الحكم في الاصل اذا كان مثبتا بالقياس يلزم عدم الاحتجاج الى العكس ان اوردت  
 في العكس واتحاد العلم في الاصل والفروع ان عودت العلم فيهما خلافا اذا كان مثبتا بالنفس والاجماع ما ذكرناه  
 كان فرعا فيه كان كما هو حكم الاصل لان الكلام في بيان شواظله والحواد بالفروع كونه حكما فوعيا في فروع الذين ان سها لانه  
 هو الحواد بالفروع في نفسه وموقوفه وما اذا كان فرعا على العلم السندل وبواقفه المعترض بشهادة انكشاف المذكورين  
 له فان ثبت حكم الاصل فيهما سواء كان العكس ليكون فرعا او لغيره والجواب عن كماله ان يقيس عليه ويؤيد قوله  
 وهو على مذمبه المعترض وفيه من فروع من فروع اذ لم يثبت ان الشئ يثبت صحة فريضة الحج منه اسهل بالعكس لان الشئ  
 يثبت عدم الفضا في المنفصل بالعكس فوسمه غير محله الغير الحكم اذ الكلام فيه ان بشرط ان يوجد الحكم في الاصل اذ غير  
 المتبقي في فروع اخرى على ما توهم فان شرط الاجورنا اخر عنه وحكم الفروع متاخر من العكس فمرد ان الفروع يجوز  
 شرطا وهي اعتبار العدو في غير مكان ومضان واحرجت شهادة حرجه الحسم بذكر الشاقي عن هذا الفاعل وهي المستحق  
 من الفاعل وعذر ابو الحسين وقول الحام ما حرجه غير مقدرة وان اجازتها وعملها من هذا القبيل وكذا الحاد في مقصود  
 ما يرد الكفارات السهل الى البر بغير الجحيم ومن قبله والتمسح استعماله على الثاني لانه في السور وهو البقية وكانه الفعل  
 فيه ما زان باب خلاقي الجزء على الكل والحواد احواد الحود والكفارات ومقاديرها لا تقسم كما في جزئيات العكس فمضان  
 لكن هذا الوصف لم يوجد في الجميع انما سبب لوضعه كونه مشتق من المشتق لم يثبت في موضع اخر لان الصفة المشتقة  
 على المشتقة لم يثبت في موضع اخر لان الصفة المشتقة على المشتقة الشريد كما لو اورد في المعط في حاد لم يثبت في موضع  
 الاقار لهما جها كالتسامه وان يوحده البمين على المدعي ابتداء على المدعي للفعل وكذا تقديره في الاصل في الاحكام  
 لان البمين واحده ليس الا وانما يتوجه على المدعي عليه وليس له معنى فانهضها ان لا يكون فيه قياس مركب البريد  
 لهذا عدم اجتماع العكس في اثبات حكم الاصل لانه بين فيما سبق انه لا يجوز ان يكون حكم الاصل مثبتا بالعكس فضلا  
 عن العكس بل عدم اجتماع القياسين سبب اعتبار وفلكي الحكم اذا كان معللا بطله فمردا عند بطله اخرى عند  
 اذ لا ينعى على من حصل باعبار كل على قياس فمردا كون العكس فيه كونه اصلا القياسين لان اختلاف جزئيات العكس وطولها  
 موجب لاختلاف العكس وموان القياس كركب ان سبغة بصيغة المعروف فاعلم ضمير القياس المذكور على القياس

عدم

وغيره يرجع اليه وفيه حكم الاصل او يصفية المجهول واللام في الاصل ينزل منزلة التفسير والجمع حكم اعم منه وقوله موافقة  
الخصم فيه انما بان الاتفاق من اثباته ليس كونه معصوما عليه اذ يكتفى فيه اتفاق الخصمين قال الامام في مختصر  
الاحكام من اصول الاصل اذ كان مورد حكم الاصل للاجماع فحكم من قال لا بد ان يكون الاجماع في الامة ومنهم من اكتفى بالاجماع  
الخصمين القائلين دون غيره وانما رغب في ذلك انه ان كان الخصم المتنازع المستدل بجهلنا لا يجمع العكس اذ يفتهم ان يكون  
وضعا لا وجود له في العلم على نحو قياس المجهول او على الاسماء الشبه الخور والنهي بربوبها  
اي العلم او الكمال او القوة فكيف يمكن العلم على الحكم فتميز التركيب من البناء ولهذا عدا على ان يحصل الاستدلال  
من اثبات حكم الاصل لموافقة الخصم للعبث على سبيله فله وتبين عليه فتدرك حكم الاصل اصل والعلة في ذلك ما ذهب  
اليه بعض العلماء وقوله والخصم في معنى حكم الاصل على العلة ويذكر انه في ما لا يمكن من ثبوت حكم الاصل عند حدوثها سبب  
لا يثبتها الحكم كل قياس كل وجود لا يثبت من غير اثباتها لا يثبت كل من الاستدلال والخصم في الحكم الذي يثبت حكم الاصل  
لعماس فان وجود الخصم في كل انشائي في كل منهما صحيح واللام يكتفي ما يوجد في جميع فيه معنى وفي الوجود ان يثبت حكم الاصل  
عنا في قياس الآخر وهذا غير صحيح اما اولها متر ان الاستدلال يستغنى في العكس التركيب من اثبات الحكم بالبرهان اما  
ثانيها فلا حكم الاصل لو كان يثبت بالقياس كان في هذا الاصل اخر وقد مر بيان ذلك في مسألة براسها فقد اجمع فيها  
ليكون معنى التركيب في العكس للاجماع ثم ان آية تمييز سبب نسبة هذا النوع من العكس بالعكس التركيب ما هو  
مستعار عندنا في سبب نسبة احد منصفيه مركب الاصل والآخر مركب الوصف وموان العكس عليه الاول  
هو الحكم المنفيس عليه وعلى قولكم كما مر من قوله هو احد الخصم له فيه وكذا الوصف لقوله ولثان اسماء على الوصف والخصم  
هو وجود الوصف في الاصل والوجه الذي ذكره في نسبة آخره يتحقق في معنى التركيب الاصل والوصف لان كلاهما متفق  
عليه كلفه اصف الى الوصف فخطوا جهته في نسبة الى آخره في النسبة فصول الخيرة التي هو المقصود بهذا القول وانما عليه  
الوصف الحكم عندنا في جعل الغرض والتقدير لا في نفس الامر وهذا قال فيميز الهم مقاصده باو في ثمانية  
كما حكاه في العلم ان الحكم اذ اقامت او قتل وله مال نفى بغير كتابته لم ينفذ كما به عندنا في صفة وصاحبه ونفسي  
ما عليه من ماله وبالحكم ببقية في اخره من احواء حيوانه وهذا قول ابن مسعود وعنه ان نفى بغير كتابته وما منك  
به فلو لا ان الحكم عندنا في علمه ووجه هذا قولنا ثبت في علمه هذا لو قتل حرم مكانه وانا وله ولدت في قوله  
لم يكن الا هو قصاصهم مقدم وان حكموا اخر بته لقيام شبهة وارثه له اظهر الاختلاف بين العقوبة في انه هو عندنا في  
روحه او عندنا في علمه في المحرم في حق النفس على قاتله وان كان عدوا لكونه رقيقا عندنا حال رموق الروح فقدم  
اقتصاص الحرام بالحكم متفق عليه الا ان عليه عندنا في فضيلة القاتل على المصول بالحيوة ومقدم على الة السحق الشبهة  
تعالى بعض اصحابه عدم جواز اقتصاص الحرام بالنفي على عدم جواز اقتصاصه بالحكم كنع ما ذكره في هذا البرد ولم  
يستدلوا على عليه فضيلة القاتل على المختول لعدم اقتصاص بالسبب بان يقال عليه اما جلة السحق والاصح في الاصل اذ  
يحل نعمه والاجوز كونا حلة في الحكمات خاصة لان التعليل بالعلة الفاصلة لا يجوز مقدمه واما فضيلة القاتل على المختول فيص  
ما ذكرناه واما عندنا فما قدمه في الاصل كما ذكر الامام في الغيبة ويعينوا في الاتفاق في ثبوت حكم الاصل والشبهة في نفس  
اقتصاص لا يدرى كيف يدرى الشبهة في مسكفة اذ من الحكم في الاصل في ان ثلث حكم الاصل متفق عليه بغير  
استدلال والخصم فكيف يجمع منه ما وافق الاستدلال عليه

في ان



قلت منه حكم الاصل قد يرسى لانه مع تقدير انتفاء عليه لانه الواقع واحتماله بثبوت الحكم كتحقيق غلظتها في  
الطلاق على ان تعلق الوجه بطلاق امرأة بنكاحها معقول ان تزوجت في طلاقها من غير طلاقها بها ومنه ان في  
لا يقع بناء على ان الزوجه لو تزوجت عليه لاذت بها فاس بعض الصواب ان في عدم وقوع الطلاق في قول الحكماء ان تزوجت  
من غير طلاقها او تزوجت على عدم الوقوع في قوله من غير طلاقها او تزوجت بها فاس بعض الصواب ان تعلق الطلاق على الزوج  
لان الوصف في معنى التعليق فيجب بان التعليق المذكور ليس متحققا في الاصل معقول ولو كان صحيحا لما قلنا في معنى وقوع الطلاق  
لان عنوانه لوقوع الطلاق فان قلت قد مر ان مركب الوصف هو ما اتفقا على الوصف الالهي وعلية تعليق الطلاق على الزوج  
لعدم وقوع الطلاق في هذا المثال ليست كذلك لانه لوقوعه عند الزوج وفي قوله عدم وقوعه قلت عليه من المانع  
على سبيل تقدير الوصف وهذا السؤال على سبيل التحقيق وكان اقل من قول التعليق المذكور على تقدير عدم وقوعه ليس موجودا في  
الاصل ومع تقدير وجوده ليس عليه لعدم الوقوع عنوان بل مع لوقوعه وحاصله ان الحكم لا يتحقق في هذه الصورة  
في معنى طلبة الاصل في معنى الحكم فلما ايضا قد يرسى لانه مع تقدير وجود العلة في الاصل لا يتحقق فلما ايضا قد يرسى ان الحكم في الحكم  
الحكم متحقق عليه مطلقا مدعي ان ذلك هو العلة في كل ان راء القبول المحقق بالاصل وبسبب ان يراو به ما هو اعظم  
مقصودا لان المانع لو قال الحكم عند موافق محل الاصل كوا في ذلك فلا يجوز الحكم عليه مع منة كذا الحكم في الوصف الذي  
اراد الاستدلال به اذ لا يوجد في النوع والافعال ان نسب لانه من مصاديق مقدمات دليله فلو لم يعمل انبائه لم يدر لم يدر من مقتضى  
بغير الشئ واللازم به و دليل اثبات وجود حلة الحكم في الاصل فيكون معلقا لا الاستدلال على وجوده با وجوده وما في قوله يكون حيا  
كان في معنى السمع كما يستدل على وجود التعليق في رتبته في التزوجه طلاقا بطلاق اصل العربة التعليق عليه وحيث في ذلك منهم ومنه ان قيل  
فعل ذلك الحكم الحسي اسمية التمييز في الوصف وقد يكون في الكتاب والسنة والاجماع كما لو كان من جهة الوصف ان مثال انتم  
القول في جواب الاليل مع وجود العلة ما اذا كان المعترض مبهوتا فانه اذا نحن وجود العلة في الاصل بالوليل الذي يورده المستدل لوجه  
القول في جواب ذلك ان لانه مناط الحكم الشرعي العملي لا التقيد بالمستدل فيما اورد من الاليل الا اذا كان معقولا فانه لا يلزم القول  
بجواب الاليل اذا قلنا لانه لا اعتداد بطله في ذلك الا في حكم الشريعة والحوال في مثال الله المجتهد بطله بطله وبطله بطله  
حمله في بطله معزلة دليل اخر في انه يرد من القول بالوليل وبينا ان الناظر الى المعترض في الغاطر وهي النظر بالغير في  
الجابيز في القضية بين الشئين انهما في الصواب بل هو تابع للغاطر ان الاستدلال في ان سوي طلبة نظرها وحيث في عرضها الطاهر  
الصواب في ذاتها في وهو مجتهد الصواب كونه القول بكونه اذا حصل الطل في مقامها الى تفاوتا وانما في مقامها وعلى الشئ  
ان تفاوتا في بعض الشئ بطلها في ما وانما في واحد الطل في معزلة قوله هو الملائكة بعد ذلك طلبة او حاله في  
القائمة وبسبب ايضا في الغاطر نعم سر الحوار السر في الشئ في التحويل يقال في ايت القوم سوال مشهور  
وفي الجواب امك لشراكا، اورد في الجواب في الدعاء وعلية في الف مالا عا، ان قول الحلف انما سر على خلاف  
كل ما سنها على ماله الا في ثابت بما في النص الحديث وذلك لانه لا لولا لمصلحة لما كان في اخره انه في فابوا وانما لم يقل بان نص في ان اخره ان  
ان الشريعة بالوصف في ترتيب صريح النفس للمصلحة واذا منتهى في الخطا ورجعنا في ورجعنا ان يوجب نسبي البحث الى قوله  
فوجه المنع في حكم الاصل والتمسك في الجواب وباني السمع عليه والتمسك في حواها ومكذوا بالوليل على ان يراو، من قوله في  
الاصل حكم الاصل وارجعنا في قوله من الاصل حكم الاصل بالوقوف في حكم الاصل وغيره في مقدمات الحكم وذلك

الحكم

ان حكم الاصل حكم شئ من شئ حكم الفروع انما اثباته بالعكس ومن تكلم في مسئلة الكلب ثم انتقل الى الكلام في مسئلة الجوز  
 هو مسئلة خلاف ما تكلم في مسئلة الكلب ثم انتقل الى الكلام في مسئلة فانه لا يعود مسئلة خلاصتها هو بذكر الحكم  
 لعدم موافقه للعقل والاعتدال عليه اصطلاحا لا لاجل ان له ثباتا في ذلك كما سبق في الاقرافات وانما ان هذا البعد  
 وبالمجته فلهذا اصطلاحات ولكل نظر فيها يصح عليه ان اصطلاح من ذلك نظر الى ان حكم شرعي هو البحث فيه انتفاء كما ان  
 لكل ان يصح عليه من غير نظر الى ما يخص به او اعتبارا له ولا كان من اجابا باحتنا يصح في كل ما يصح عليه ماله بالجملة وانما قال  
 نظروا لان الاصطلاح بدون النظر في الغالبية المختصة في قوة الخطا منوها عن الخطا وبما ينك لتذكر زيادة بيان ما يجي  
 في بيان شرط العلم انه لا يكون الدليل الوالي عليها وبالحكم الفروع لا عموم ولا خصوصية لانه يمكن اثبات حكم الفروع بالنقض  
 كما يمكن اثبات حكم الاصل به فالعدل عند الالفكس تطويل فلا خلاف فانه يحتاج الى اثبات حكم الاصل بالنقض ثم العلم  
 ثم وجود ما في الفروع ثم بيان ثبوت حكم الفروع في الاول والاحتياج الى ان البحث عن السند للنقض ومنه واثبات حكم الاصل ايضا  
 يحتاج اليهما واما من ارضى الاستدلال في تلك بان قد يكون النقص محصيا والسقوط او العدم من من لا يبراه حجة الا انه اقل بالثبات  
 فتغير اثبات حكم الفروع به فيثبت به العلية ثم يعبر به الحكم في جميع موارد العلة وايضا قد يكون ولائها على العلية الظاهر واللة على العدم  
 كما يقول حوت الربوا في المطعوم للمطعم فان اللام تخرج من العلية وعدم اعرف والعلی باللام تختلف فيه واعلم انه يورث من هذا  
 اورا من ان الاثر اثير فيما اذا كان دليل الحكم عاما مخصوصا اذا كان عموم غير ظاهرا او كان حكم الاصل ما يورثه النقص  
 ولما ان السقوط او العدم من من لا يبراه حجة في غير مكان في العدل منه الى الغالب فان لم يكن يكون الملازمة في قوله والام يمكن جعل  
 اح اصلا والاخر نوعا في مجموعا ويضع به معارضة الى الفروع من الدليل والعلم ما يورث من هذا ما من وسوا ما شق عليه  
 وهو الكتاب والسنة والعلم ما شق الحكم لاجل من وجه المصلحة في ما علق في الاصل والفروع يجب ان يكون واحدا ليعلم العكس فالحال  
 ما يعمل به حكم الاصل لان الكلام في علم حكم الاصل خلاف الدليل فان الاصل مستحكم بالاجماع والنقض والفروع ثبت حكمه  
 وقد سرت الاشارة الى معارضة اخو في العكس المركب بقوله الجواب الفروع باذوناتا وانما يعرف بالحكم اذا لم يكن وذلك  
 لان العرف يجب ان يستقل بالتعريف ولا يجوز ان يتوقف تعريف آخ للعرف على تعريف الاخر والعللة الشريعة انما يكون عللة  
 شرعية ببيان الشرع ان الحكم يثبت بثبوته وسنن باسقاطه وفيه تعريف للحكم وانفا من تعريف العلة والادف  
 الحكم فيه ايضا ان اراء ان العلة الشريعة يورث عليها بدليل الشرع ويعرف حكمه ايضا بدليله فلو عرف ثبوت  
 بالوزم الاورث لتوقف موثقة حكم الاصل على موثقة العلم وموثقة موثقة الحكم لان السنبط ان يعرف بعد الحكم اذا كان  
 كذا لكونه ان يكون عللة حكم الاصل اشارة ومجته بل يجب ان يكون الفرض من الاطلاع على حكم فروع الحكم لا لتوقف  
 قبل لزوم الاورث من جواز ان يتوقف موثقة على موثقة ثبوت الحكم سلبا ويتوقف موثقة ثبوت الحكم في العمل بغير موثقة العلة  
 فيختلف المجهلان كما هي الشارح على حرة الخرج وعلى حرة التوسم الخ ومثوقا ما يعارضه من ان يعرف موثقا بالنقض  
 في جميع جزئيات الخ ما يوصف فيه نظرا انه اذا توقف موثقة حكم الاصل على موثقة العلة كان قياس حكم الفروع عليه صحيحا بلا فرق  
 لان العلة موثقة كليهما والوجه قياس على ما ثبت الحكم فيه من غير توقف على موثقة العلة كان قياس السرجل على الغنم انما  
 على البر وما قوله كما هي الشارح على قياس فيه ومثوقا من الخرج في جميع جزئيات الخ موثقة على موثقة الاورث  
 فروع حكم الحكم ولا سيما احكام الشرع فلعلمنا ان نظرا الى ذلك ونقصه من الفصل السابع وفيه انما لا يتوقف المصالح واعلم ان العلم  
 كما سبق في بحث اقسام من الغنم وبسببها والفساد وهي الامم وسببها

فَلَا غَيْبُونَ

والله اعلم بالصواب

سواء كان من النفي او البنية او العينية او الوجودية وبهذا يظهر انما قيل في تعليل وجوده لان نفي العلم بغيره  
 وربما يقال ان عدم معلومية المقصود جواز ان يكون عدمه من الحاصلات التي هي على مصاديقها من وجوده وعدمه  
 لما في ليس علمه قيل عليه لا يجوز ان يكون عدمه من الحاصلات وضايفه نفيها من وجوده يكون متفنيا وعدمها خارج  
 ايضا ومثله يصح التعليل به وقوله في كون عدمه متساويا به يكون وجوده من الحاصلات وضايفه لا يمتثلون عليه ويكون  
 وجوده من الحاصلات لان عدمه يكون من الحاصلات وضايفه لا يكون متساويا بالضرورة وقد رتب عليه قيل  
 وذكر قوله ولا يصح مقصودا فلم يتوضه له منها ولا بد ان يستلزم عدمه وجوده المناسب يحصل الحكم به قيل عليه  
 هذا ممنوع كما سبق لان المكان لا يجب احدا وقد رتب عليه ايضا في البحث السابق وان كان قد اثنى من المصلحة  
 قيل عليه مدار جواز ان يكون لكن لا يكون متفنيا وحيث يكون متفنيا المناسب لانه يكون مساويا  
 لتفني المناسب ومساوي التفني يطلق عليه التفني لان التفني يستلزم في الجملة او انحاء من هذا  
 الجواز اختلاف التفني خلافا وضايفا تكرارا والف وغيره في الاسباب كيف والعلل من الامور لان تفني  
 ال تفني الامور الوجودي الذي هو تفني المناسب واحكم ان هذا الويل لو لم دل على عدم صحة التعليل بالعدم مطلقا  
 وتعليل العدم بالعدم جائزا انما فيكون منقوضا وحاصل الويل ان العدم لو كان ملة كان مناسب الحكم بالعدم  
 ومنفعة الامر انما في الحكم لان الكلام فيه العلة مع التفني والمقتضى الحكم ان كان اقتضاؤه بالعرض واللازم  
 لان العدم يحصل به ان كان مطلقا لا يكون متساويا ولا منطوق حكمه في محله لعدم اختصا به محل وان كان مضافا الى امر خارج  
 وذكر الامر ان يكون من الحاصلات يحصل من ترتيب الحكم ملة او بعد او لا يكون من الحاصلات في ملة او بعد او لا يكون من الحاصلات  
 لا يجوز ان يكون عدمه ملة لان منقضى لا يكون متفنيا وكذا انه لا يرفع لما في رفعه المانع لا يعد متفنيا وان كان يتوهم  
 انه مناسب الحكم لكونه وضايفا لغيره واما وان لا يكون من الحاصلات ولا منقضى لا يرفع من ان يكون متساويا المناسب  
 وجودا وعدمه او لا ولا لا يكون عدمه متفنيا الحكم المتساويا ولا منطوق وان كان يتوهم انه منطوق الاستلزام لانه المتساوية  
 وجودا وعدمه استلزام عدم كل واحد منهما ومن وجوده لا يكون عدمه مساو المناسب جملا وضايفا ومنطوق المناسب يجب ان يكون  
 اجلي منه وكذا انه ان كان بينهما وبين المناسب منع الجمع فقط جاز عدمه بدون المناسب فلا يكون منطوقا والمناسب ومن  
 بينهما تناف على ما عرفت وما ذكر في الترتيب من انما يختار ان العدم يلحق العلل به عدم مضاف الى اوليس وجوده من الحاصلات  
 محصاه ولا منقضى ولكن تناف المناسب وجودا وعدمه لان عدمه موافق المناسب المستعمل لم يتوضه له لا بالكل ولا بالكل  
 كون عدمه ملة المناسب وقد يقال قد سمع من منطوق لازم في قوله لو كان صاعا لسمع بان منطوقه تعليل احاد الاسباب  
 والجدوى في الترتيب بالكلية في السري وفي عبارة من عدم الامانة بالكلية وكذا تعليل تصديق الاول في مال مولى بالحقون  
 ومنع عدم التعليل في ليس لقائل ان يقول عدم الشيء انما يكون بسبب كون العبارة عنه عدمية لا وجودية لانه وحول الاول عليه خلا  
 يسمع فالضمير في عدمه لشيء المعلوم من السبق والعلل على تاويل المذكور او السبب فيمنع الملازمة ايضا بان صليح العدم العلمية  
 لا السلام الوقوع ولا الوقوع السامح في ان ينسك بربيل او تاويل غير ينسك به الاولون كما مر في الاماخ ولا يخفى ان نفس  
 الخول من اطر اضيق على جواز ملة المعجزة الخول وعدم المعارضة لشرطها لانه لو كان كذا ذكر كان الخول من نفسه مستقلا بالعلمية والاقتضا  
 لكن يتوقف تاثيره على عدم المعارضة وليس كذا ذكر والالان منطوق الاماخ مستحقا في كل مناشئ والانتاج من الحاصلات في الدوران او لا يحتاج



في ان يكون الطور حلة وتعرف بان على السك فلي يثر الطور الجود وروح السك وكونه السك مستمرا في ما عليه الدوران  
الاستدراك وخلافه في عينية فلو ان يكون احد حرمه على الاخر شرطا واما المقدمه حيث شرطتها هذا الشرط ليعتقلا  
لانما اثبت في ذلك نسبة الحكم جزا الى الفصل يطلق عليه الجزاء والصفة النفسية ايضا لان القليل من صفات الحكمية هو فان  
بالتمسك وكثير في الصفات النفسية مطلقا ونحو المقتر له بالتمسك وكثير في الصفات النفسية واما الجنى وموافق  
الاعم فلا يطلق عليه الجزاء واما يطلق عليه الصفة النفسية فلا يستغنى لنا المقدمه لان يكون جزاء الحمل به بل في عرف الحلة  
والنقص في كونه دليلا على ان يكون الحكم الاصل فان قلت هذا انما هو ما مر في محله حيث الشرط او كون حكم الاصل يعني  
البا عت من ان العلم ان كانت اشارة فان كانت منصوصة عرف الحكم ايضا بالنقص لانا وان كانت مستنبطة بازم الورد  
اختلاف النسبة برفعه فان الكلام من ان كونه العلم مفعولا واما القول المستدل على ان القاص لا قابول الصلاام  
ثم قال لانهم ذلك علم لا يجوز انما تعيد ثبوت حكم الاصل والنقص تعين عليها لم يتلوا في شكل في جود ان فطنة اور ماضي  
لا يعرف ربوبية ثم اذا عرفت انه فطنة حاد ان يعرف حكم ذلك هو بوجه وكون الفطنة علم الربوبية انما عرفت بالنقص  
والكلام هناك في كون العلم مفعولا في حكم الاصل لا يجوز ان يكون في جزئياته فلو قال لو كانت العلم اشارة بخوة وكانت منصوصة  
عرف الحكم ايضا بالنقص لانا فلا يجوز كونه معرفة لثبوت حكم في بعض جزئياته الاصل على التعيين من الانواع فيه فلو  
والحق في هذا التفصيل هذا هو ما يجب ثم تفصيل في استنبطه والمنصوصة معا فلا يكون تقاطع في خصوصية محل  
بعض النقص الى المنصوصة لا يجوز ان يكون قطعية ولا تامة على العلم مفعولا في محل النقص خصوصية والا ثبت الحكم  
في عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل القطعي والاعية والافلا با رض لان كونه في كونه النقص يبطل العلمية  
انه يبطل مطلقا في محل النقص في الا فلو في اثبات علمية في صورة النقص وابطاله وحيث ان كانت دلالة  
التي في صورة النقص على عدم العلمية فلا با رض بعد وبين القطع وكذا ان كانت قطعية او لا با رض في التطبيق  
مانع يمنع من العلمية وصف المانع بقوله يمنع من العلمية تيسر على ان المراد به اعم من وجود المانع وعدم الشرط لانه  
كثيرا ما يطلق على عدم الشرط كما هو في تقسيم خطاب الوضع وان خص في الاصطلاح بالامر الوجودي الذي يمنع  
وخصوصية هذا المدلول على لم يثبت الجبر وان كان المعتبر انما الثاني لان المصور يذكر ويؤلف . فالاصوب  
الى العلمية يعرف بالنظر الى ذلك النقص في صاحبه من ترتيب الحكم عليها وكذا المانية يعرف بالنظر الى ذلك النقص  
مفسدة لو ترتب الحكم مع العلم فلا يتوقف مفعول آية على الاخرى ثم كون الشيء مانعا بالفعل من ترتيب الحكم على العلم  
يتوقف على العلم ولحق الامر به فان دليله الى دليل المستنبط اخر ان الحكم بما اذا عدم المانع مختلف الحكم  
عنه من وجود المانع في صورة النقص لا يثاني دلالة الدليل اذا انصرف في انه لو انقضى المانع في صورة النقص لا فرق الحكم  
بالعلم فيها ايضا لانه لا يزدل الى ان لا اقوى من الاعتقاد في لا يزدل بالاضعف منهما فان البقية يزدل بالظن  
ومعها الشكل لا يحتاج الى ان بينهما تضاد فيمتنع الاحتجاج به في كل اثنين منهما نعم قد لا يزدل عنهما القوا حكم الاقوى بالاضعف  
وان زال الاقوى ومزا عوارا بقولهم نفس الطر لا يرتفع بل في الكفر ولا شك واما ان الدليل القطعي اذا انقضى فينبغي  
فمن العلمية وكذا القول اذا انقضى فينبغي عدم العلمية وهذا جتا عها وتعدضها لاي يفي ان الشكل في العلمية وعدمها ولا يفي في  
نحوها والظن فلا يثبت العلمية لانا لا نعلم ان قبل كان المناسب ان نقول ان العلم بثبوت الحكم الا انما علمية فلو علم علمية بثبوت الحكم  
وارتقا هم اذا لا يلزم من توقف العلم بثبوت الحكم على ذات العلم وتوقف عليه

[illegible]

ان الخلاف في اشتراط الاشكال في فرع تعدد العلة وثانها هو مذهب القاضي اما صرح بها باسم صاحب الكفر مطلقا خلافا فيما هو مذهب غالب الامام في البرهان فيصير العاصم طرقة التوفيق فلا يباقي ما صرح به  
اولا انه يجوز مطلقا لانه بالغ فيه الجمهور اذ ليس من باب الاختلاف الا ذلك ان للاضافة الى الاطلاق قبل  
يخرج اذ القتل بالرد، حتى انه لم يوسط بالالهام والقتل بالنقصان حتى العمد وخطا بالمعفو وانت تقول ان هذا  
الاختلاف لا يخرج عن كون بالاضافة الى الاول لان معنى وجوب القتل بالرد، كونه حقا وبالنقصان كونه حقا  
للعقد فهذا من توابع الاضافة واعلم انه لا ينبغي في الاستدلال على مذهب الامام انه يدعي ان الاحكام هنا مستور  
وانتم الاى دلالة لانكم لا ترون في قول من حدث القول من حدث الحق وهذا الوتر رفع بعض الاجزاء لم يرفع  
عند بعض والاشكال في القتل سبب الرد، والنقصان في رد وقال هناك موجبا على ذلك وانما اثبات التعدد في الحدث  
والجواز لا يكفي لانه مستدل وفيه اثر لانه لو وضع التعدد بناء على الجواز كفى الحانغ وكل فاستدل هنا على  
بطلانه بقوله اذ ليس في الحق وبما يثبت الواحد بالجمع اذ تعدد لا يبرهن من باب الاختلاف وليس هنا غاية الاختلاف  
الا لاضافة وهو غير موجب للتعدد والالزام تعدد الشخص الواحد اذ هو في له الاضافات الى كثير من الابناء والبنوة  
والاخوة وغيره وموجود في البطل والالزام مغايرة الحدث القول حدث الغايط الى ان لا يمكن اضافة الحكم الى  
احد الابناء ثارة والى لا يوجد غير موجب لتعدد الحكم لزم مغايرة حدث القول حدث الغايط ولو كان مغايرة  
لكان مستورا في تنقيح آج وسمي الاضواء لا يكون وجود كل منها منية من الاخر وسماز اسمها كونه ان الاختلاف بين  
وصورة القتل بكذا وبهذا القول يوسط ما قاله بعض الشراح من انه اراوا مغايرة التعدد مطلقا لانه لا يمكن  
لا يلزم منه تصور انشاء اخر مع بناء وان اراد به التعدد مع وجود الاشكال فظاهر ان المغايرة لهذا المعنى لازم لاجتماع  
الجواز ان يكون التعدد متلازمين وتسميته بالاستقلال مجاز لان الاستقلال حقيقة ما ثبت له الاستقلال بالقتل  
والخلافة على ما سبقت له من انشاء على ما ثبت له مجاز عند المنص وكذا اطلاقه على ما فرض ثبوت الاستقلال له وفور  
واما اذا كانت شريعة الى الاول الشريعة وان كانت مع البواعث كجواز اجتماعها على حكم واحد بالشخص فلو  
تخصه بمصالح شعور وفقد عاقد ولا اذا اجتمعت تحصل الحكم مجموع كما ذكرنا لا لئلا يلزم ما ذكرتم ومنه  
الاستقلال الى ان لا يجوز حصول الحكم وحلف الحكم من العلة الشريعة لا يتعدى في علمه لان من ضرورة الترجيح بان  
اللازمة الى ترجيح العلية فرع صحة علمه كل واحد بالاستقلال لا نقضا، الترجيح الاثر في صحة العلية اما حالة الانفراد وهو  
ستلزم بطلان واحالة الاجتماع وهو مقتضى عدم استحقاق الترجيح لانه ان يكون اثنين واحدا بالعلية ونفي ما سواها  
بوجوب جعل كل واحد منها جزءا وذلك لان العلة المستقلة اذا اجتمعت يحصل الحكم بالجمع من حيث يرجع وتسميته كل منها مستقلة  
في باجمالكما هو خلاف الجمعية التي ذكرنا في الاحتمالات فانه لا اجتماع فيك فلا يجب اذ الحكم بالعلية دون الجزئية حكم قال  
صاحب الردود الحكم بالجزئية دون العلية ايضا حكم كالتو بقوله ليعلم الاضامين في نظر القتل وموردوه لان صلاح كل للعلية يفيد  
لكن علمه والاستقلال كل واحد منها بالعلية يحتاج الى دليل فالحكم بالاستقلال بدون الدليل خلاف الجزئية فانه يمكن فيها عدم دليل الاستقلال  
ويون في هذا ما سيجي في قول القائلين بان العلة احدها لا يثبت الا ذلك لزم الحكم او الجزئية حيث لم يجعلوا الحكم لازما للجزئية بل  
في حالها فيحكم بذلك عند الاجتماع ان يكون كل منهما مستقلة لكن مع سبيل الجواز على انه لو انزل كل من اثبت الحكم في العلة لا كما هو  
قوله باعنه صفة محدودة وهو قول القائلين ان المنصوص

حكم



وحده العنق الشارح علمه با حقه فلا يخفى بها انما رضى لان المعنى واحدا لا احتمال لقطعيها والحوار بالتم ان الخلق حقيقي  
 قطعية فانما بعض السمع ويجوز ان يكون دلالتها ظنية والتمنا ويا كذا ولا سمح فيجوز ان تحت الشارح با حقه  
 او بها تحت يجوز ان يكون حكم واحد محتملا لصاح متعود بودا فالحال غير متعده الامام وموافقا لى بولم  
 الى القائل با حواره وعمود الوضوح كما مر في خبر الخواص علم انه قال في البرهان ومن طلب استحصال الصواب في هذا  
 المسئلة فليبين بانتمنا اجتماع ظنيته حكم واحد بدو الامتناع في تعليل خواصه بغير العلم ونقد في كمال الامور  
 من مبدء المنع مطلقا وليس بوزان لان قال يعود على تعليل الحكم الواحد بعلة ليس متمنا عطفها لكنه يمنع شرعا من  
 ان مبدء الجواز مقفلا دون الوضوح فان قيل ان كان لا يترك لكان الواجب ان يستدل على عدم الوقوع وجواز التوافق  
 الاربعة كدوى لان يستدل على اشتراك قلنا ويكفي دل على جواز تركه كما ذكره في بيان اللازمة من ان مكانه واضح وعلى عدم  
 وقوعه با ذكره في هذا اللازم وبما ثبت كدوى ثم جعل هذا ويلما على اشتراكه شرعا لان ما لا يستدل على اصل ثابت شرعا  
 يمنع شرعا فغير توفيق بالمتعود وبارد: والتمنا وان كل واحد علمه مستقلة اذ يجوز اجتماع البواقي على حكم  
 واحد من ان كانا مستقلين في اقتضاها وموافقا الواجب المحذور فاصحفت افرادها معا فيل كل واحد واجب لو حلفت  
 بالتمنيب كان الواجب مودا والاحتمالات الخارج من مودا لا يقل احتمال وجود مودا يكون العلم واحد من العلم  
 انما نقول ان مودا بالاحتمالات ما قال بكل منها فان لم يما ليس ضرور البطلان وهذا الاحتمال ضرور البطلان لان ما كان  
 كل من مستقلا كان نعل احدهما فقط بعينه علمه عند الاجتماع فحكمنا لم يذهب اليه احد لثبوت الانتقال كل الى عند  
 الانشود فلا يجوز جعل كل منها جزءا عند الاجتماع على استقلاله بالتمنا بشر كما علمت ان العمل الشرعية اذ لم يدرت ان  
 بان الشرط انما كاس العلم ان العلم الشرعية الاربعة الباعث وموافق من مطلق الاربعة ولا يلزم من اشتراكها في اشتراك  
 وقال ايضا عز من الله الاربعة الاربعة واما اعادة القول للاعتناء به لان الصواب الكفى با حقه ولا يلزم منه اثبات  
 كون كل واحد من جز العلم بل لا يلزم منه اشتراك تعدد العمل كما قاله المانعون بعد العمل وعرفت جوابه فلا يلزم من اشتراك  
 القول بتمنيب وبيان انه اذا اجتمعت العمل قلنا ان ثبت الحكم بكل واحد منها ولزم اجتماع الظن وبسوط ما مر في مذهب  
 المانعين بعد العمل وتوعدت جوابه واما ان ثبت بالجمع في حيث مودا فيكون لكل موخلا في ثبوت فيكون كل جز العلم  
 وموافقا واما ان ثبت ببعض دون بعض ولازم التحكم حتى لو انقضى الاخر لم يضر عمومه لان اذ انقضت الا الحكم ثابت  
 وباعية الاستقلال فبان انه لا يبطل استقلال الواقي فكل واحد ما لا عيب وموان الحكم ثابت بالجمع من حيث مودا  
 فكل جز العلم فان الانتقال قائم بالجمع فبانتمنا جز ثم ينفي الاستقلال وقد سبق اليها الى الكلازمة وسوط اللازم  
 ووجه يجمع كون معرف الكلف كما لانه مستبعد قال صاحب الردود الكلام في تعليل حكم الاصل بعلة وجودها متاخر  
 عنه وخاتمة معرف حكم الفروع وحكم اصله كما به عليه ما يشوبه قوله كذا به فلا يرد ان يقال بول معرف الكلف بعبارة  
 يكون الخصال مطابقا لم يلزم على انما المتصور ببارد وعز الا ان ما ذكره الفقه في اختلافات مستند ان على طاردا لورا السباح  
 بعبارة العكس وموان لورا السباح شي احصا به ما يتولد من حيوان طاردا فيكون طاردا شي احصا به ما يتولد من حيوان طاردا  
 وعليها احصا به ما يتولد من حيوان طاردا شي احصا به ما يتولد من حيوان طاردا شي احصا به ما يتولد من حيوان طاردا  
 كان به لم يذكر في العلم بول العلم على ما مر في هذا العلم على ما مر في هذا العلم على ما مر في هذا العلم

اعلم ان الصبي والجنون والرف سلب ولاية النزوح والاعتقاد وينقل الى البعير، والصبي المصنوع لا سلب  
ولا ينقل الى البعير عند ان يبل بل قال بان له والسلطان يكون منه فبالسبب لا يحارب ثبوت له على الجوارح على الصنوع  
والعلة في الاصل عدم العقل وهذا الموضع العقل وهذا الصبي قياسه الكس فان على حكم الاصل بالجوارح العارضي لم كانت العلة  
مناظرة من حكم الاصل لان الولاية ملوثة عن الصنف من الجوارح العارضي له ثبت الحكم بغير راحة من بعض ان رجعي  
العلامة والسبب الجواز ثبوت به عت اذ منقول كالمصنف في المثال المذكور كيف ويجوز تعدد البواعث وجواز تعدد الموكور  
في الشرح من قبل ومكان المثال بوقوع تعدد العمل المستعمل انقلوا على ان اذا ثبت حصول الحكم بالاول وجب كبحن الحكم  
على علمه كان الموقوف من قبل ثبوت علمه ان راحة ما بيننا، بورد وعلينا من ان يجوز اجتماع العرفات اذا  
حصل العرف بالاول ويكون المقصود من مونة جهة واللة لا مونة الموكور كما تدفع علم الكلام والانا حكم حاصل بواحدنا  
وعلى الخفية بالكليل ان بالكليل وحاطة منها لا انهم هم حوا بان العلة القورسح وان لم تختلف اجزاء في الكل بالثبوت  
فدرك الكل والافان لوزن محج قبل من الطعام الذي لم يجر العادة كيكلم ولا يوزن به وذلك جواز بايع حصة من اليه خفيش  
منه ولم من ذلك اعتذار ومكان قوله في اثار الحديث الاسواء سواء بدل على ان الطعام المذكور في اوله هو الكيل لان  
ما يوزن اسواء بغير المصنوعات من الكيل والوزن مما لا يكال ولا يوزن منها العلة لا يتناول به الطعام قال الامام ردا عليهم  
ان الحديث يدل بظاهره على ان بيع الطعام مطلق لا يجوز على وجهه لوجوه الامة وجه التسمية مما لا يكال ما وبقيل على  
المصنوعة فتد الفع عند القليل الى عدم وجوب الشا وقدر يقال الواجب هو القيمة لا تدفع على الحاجات بان لان  
الرب لا يكون لو دفع حصة العتق، وبالجملة يتدفع جميع حاجاتهم وانما وجه الشا لان ما يتدفع بها حاجته الاكل فلا يلزم من القيمة  
شك في ان قال الاصل في قوله لا يبيع الا يبيع الا يبيع وموضع الشا في ان الحكم قد يترك فيهما لا يبيع عليه وعلية انتهى عن الحكم بسوس  
التمكول لانه محمول الخفة فاذا كان به عقيب ليس لا يمنع من الاستثناء المتكول حاز له الحكم وان كان في جوع او حرمه من السعة  
الحكم لا يجوز له الحكم مثله لا سعة الطعام ان لو على حرمه بيع الطعام من الطعام مثله مثلا بعلية مستنبطة  
من قوله عدم لا سعة الطعام بالاسماء سواء ومكونه رويها يوزن كما في التفسير في الترميز زياد حكم هو وجوب التقياض  
في المجلس في الاصل وهو المعدل وهو ما لم سعة الصبي الذي استنبط منه العلة فلو لم الزيادة على النص بالاجزاء وموضع  
جائز من اذا كان التمسك بالعلة المستنبطة اما اذا كان التمسك في الحرمه بالنص الوارد في الاثبات السنة من الدويان في ان النص  
ينص اخر مثله وهو جائز وايضا فانه وجوب من القبالة الى النص الرجوع عن طريق التمسك بالتمسك بالطريق  
او مخصصه كانع المنع من التمسك به فحصل من انه وسد اذ فيها اذا كان دليل العلة يتناول حكم الموضع مخصوصه  
ما اذا كان تناوله بوجوه ولا اداء لوجوه الى النص لاثبات علة التمسك لالا دليل سبيل لاثبات حكم الموضع وشبهه هذا  
مقوله واعلم ان الجوارح رجوع في التمسك منها جوارح من قولهم انما سادقة حويله والنص لم يجب منه ولا انه ان نصا  
وحاصل الجواب ان يمينه اللابن وان لم يجب لكن اذا كان مستقلا والاخر متوقفا عليه بغيره او يلقوم فيلزم  
الرجوع على ان الانتقال من طريق الى قبل انما سادوا اخر الزام من وجه  
وكبر لان المصنوع يجوز تركه بغيره وانما يتم والعلية فيها باعتبار زياد حدود من الاثبات في سائر الشهادات وسواها وارجع في زياد  
الشروط ان يكون في الاكورة ولا يكون في السبع كما في الاكورة والعلية في الاكورة والعلية في الاكورة والعلية في الاكورة  
لغيره في قوله تعالى في يومه والابلام التي يعلية في الغروب اما بدلة السبي

لام انه لا يبيع الا ان كان الزكوة في جوفه الا  
السبب في ان لا يبيع الا ان كان الزكوة في جوفه الا

الزكاة

ان سلك الثلثة قد يكون نفسا ههنا او ظاهرا وقد يكون متالفا وقد يكون لهما وجه واحد او لا  
تماما لا يرجع الى امر معنوي كما صرح به المصنف في شرح الكفيل بل يجوز ان يكونا نفسا واحدا  
وذكر في الاحكام ومعاون الحكم خطاب الله وليس للفعل منه صفة جديدة فان القول ليس بخلف منه صفة جديدة لفعله  
ما معدوم وورد بهذا القول مني زعم ان الحكم حادث لكونه صفة لحدث وهو فعل العبد قبل الحكم صفة تلك  
قائمة به لكونه كلاما له ومنفصلة بعمل العبد ولا يلزم من تعلق شئ بشئ لكونه صفة له كما قالوا المصنف بالحدوثات  
بل يجوز ان يكون وجوده شرطاً لوجوده في الحقيقة وصف العلم لا شرطاً لاصول بناء على قطعية الحكم متفرع  
على قطعية العلم نظراً الى ان الظن بضعف كبره في المقدمات فربما يضحى واليه الاشارة بقوله في الباعث الكلامية وفيه  
نحت مذكور في الكلام من بين العلم الى بين حقيقة النوعية والاضاع العكس لثبوت الحكم في النفس  
واعلم ان ذلك مختلف فيه فبعضهم حوز الفاعل منهم الامام الوازلي حوز تعدد العلم وبعضهم لم يجوزوا وان جاز نوارده  
العلم القول لا بان معاذرة عدله في الاجتهاد بعد قول المصنف وصوبه الرجوع فدل على انه يجوز عند وجوده وعذا  
منه على ان تثبت الحكم بالشروط على مقتضى نفي الحكم عند عدمه لاننا قلنا نعم دل على عدم جواز تعدد وجود النفس  
النفس واللام يدل عليه وبالجملة فعلمه من ان لا يكون الفرع منصوصاً عليه بما بالشروط لكونه جواز العكس متفقاً عليه  
كما مر مثل ذكره كون العلم غير معارضة وشريعة التبعين شاذة لانه انما شرع بها لوجه واحد والوجه فيها  
بذكر مثل ذلك انما ما تضمنه نصهم وعليه قول الن في بيان الشرطية في الوجود فان لم يكن عرفاً  
ومعنا يلزم مدلول الفظ دلالة الفظ على ما تلزم مدلوله الذي يدعيه بالوضع لان السبب والاعمال في المخلوق  
ومعنا ان اسم الولاية والوضع من معانيه مما عفا التفرع لانه فيهما التفرع والاختصاص والاختصاص من التفرع على ما مر  
في المخلوق فلو علم كذا عفا في التفرع والاصل في ذلك انما هو قوله نعم انما جعل الاستدلال لاجل العلم والفرع  
اجل قال الله من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل وكل من هو معكم ان اعلم كل قدر عيسى وكلما يكون دولة من افغيا الحكم  
واذن لم يزلوا ان يشناك بعد كوت يكون اليهم مثل طيلة اذن لا ذنناك ضعيف الحيوان وان كان كذا عوان التفرع يدل  
قوله لم يذكر وان للشيئية وجود الاستصحاب ودلالة العلم على الحقيقة عاص من انما يدخل عالمها على الشرط الذي لم يبق السبب امر يتفرع  
عليه سواء ففهمهم العلم وقال بعضهم ان ينتج العلم وتضيف الفنون على ان الخففة من الخففة كما في قوله ان كان فاما في  
اذا اتكلى عليه اياتنا قال ان طير الاولين وكما قال جاطب بن ابي لهعة ليعني من حين حكم عليه للمرس ان كان ابن عمك اموا  
ما حقيقة خوف الام وعد بعضهم ان ينقل الفنون وفتح الهمة وكسر في الحروف الظاهر للتعليل في مثل ما ورد في الادعية  
بوجوده شك وخش هذا بل ان عذابك بالكفار ملحق وليس بذلك لان التبع يتقرب بالام والكسر لا يجاب لوالان تعود  
عن العلم لان دلالة الفاعل على الترتيب الى دلالة الفاعل على الحقيقة وان كان بالوضع لكن ليس مما صرح به في العلم والافان  
يكون دلالة الفاعل على ما عرفت دلالة الفاعل بالاستدلال فكانت دون ما قبلها ما بها او مودود الوصف اما دون تم وهو  
ذكر الحكم عواضاً لاجل ان الالبا من انما المخلوق وقد شرط فيه ان يكون الاول حكماً او حالاً لا مذكور واما ما سواه  
من الافام يعني ان الالبا الى طلبة الوصف فمفسر تفهم العلمية ينتج ان الحكم بالوصف من الغالبية فالتاسعة شرطية في  
الافام بنهم العلمية في وجود الامر ان ويعرف في العلم والبرود وجوده في العلم والبرود في العلم والبرود في العلم





قديم للمسلم ويطلق على ما لم يثبت اعتبارا اعتلا شرا ما كان لم يعلم العادة بعد المعنى قسم من المراسل واختلافها  
منه اختلا اقسام الخسب فخرجت ان الالف م الالف للكتاب سم وادعوا شرا ونعمة ملاقات والاعتقان  
والغريب والموسل وان م الموسل فم وادعوا علم العادة ونعمة ملاقات وادعوا غريب فخرج الالف عشرة فاعلم لم يترك  
الحواء ثم انظروا فانتم في مسائل العادة والاسباب سئ ان الامثال القوي في الغريب ولم يتركوا شيئا من مسائل اقسام العلم  
وقد ذكر في الشرح مثال قسم واحد من اقسامه اعتبر فيه جنس الحكم ابع جواز فعل المسلمين الغريب بول بهم الكفار او اعلما  
فعلنا اننا لو كنا في الراس لا استولوا على المسلمين فقتلواهم وقتلوا الراس الضا ولورينا الراس طعن اكثر المسلمين  
او لم يشهد اصل جواز فعل مسلم لم يذب لكن علم بالكتاب والسنة اعتبار لعلمه فقتلوا في جواز ارتكاب محرم  
ينرفع به ما لم يثبت في مثال اخر لم يقل البعير صا مقاس على قتل الحمير او اعلما في م قتل الحمير ما لم يثبت عدو الكفرة ما لم يثبت  
لم يثبت في ر كذا اعتبر فيه البعير في جنس الحكم والحواء ما كانت داعية الى الزنا صا في ان كذا في م الزنا فقال  
ومما يثبت من الوصف في جنس الحكم ان المثال الاطلاق في المراسل المعتبر عنه في جنس الحكم كون الصور علة لولادة افعال الكفار  
على الصغير في جود ثبوته على وجه من غير دلالة نص او اجماع على علمه وثبت ايضا اعتبار عيني الصورة في لولادة على المثال  
بالاجماع لانها في الاجماع على كونها علة لولادة فعل في المال وغيره كما تضمنه وهذا المثال على وفق مذهبنا في  
الجمع وهو واحد يرا وان جواز الجمع بين الصلوس في التعقيم واحد بالنوع لا بالجنس لعدم اثنائه على غيره والوصف لوني  
معرفة الخرج الى الخنثى هو جنس الخنثى في وجع السور وخرج اعطى في الحصر وغيره ما يقتضيه جواز الجمع من الخرج بالسلطان  
في الحصر نحو ثبوته على وفق الاصل من غير دلالة نص ولا اجماع على علمه لم يثبت بالاجماع كون جنس وهو اخرج على عيني  
الجمع وانما السرا ما اعتبره بتعريفه بالخرج من افعال الحكم بحسب ان يكون ظاهرياً منضبطاً والخرج من نفسه منضبطاً لا لاجل كون جواز  
من العادة او شرطاً لها ولذا قالوا في بعضهم عليهم جواز الجمع بالظن وبالعرض وقد ثبت في صحيح مسلم ان الخدم جمع ما لم يثبت في جنس  
خوف ولا مطر وهذا المثال على وفق مذهبنا في جنس  
اعتبر فيه جنس وادعوا عليه ان لا يجمع لان العلم ما لم يثبت نص او اجماع اعتبار عينية في عيني الحكم وقد ثبت علمنا بالنص  
والاجماع اعتبار عيني العقل في وجوب العمل قصاصاً كما ثبت اعتبار جنس في جنس ان الجنابة في وجوب النكاح هو اركان  
في النفس او في القوى او في الاطراف واجب بان الكلام ليس هو قتل النفس مما عداها وهو انما مطلقاً ان ما ذكره  
بل قتل النفس عداها وانما لا يقتل وكونه سبباً للنفس ما لم يثبت بعض ولا اجماع بل يثبت بوجوب الحكم على  
ونعم عند القاس وقد ثبت بالنفس والاجماع كون جنس القريب وهو القتل المموت والعدو ان سبباً للنفس القريب فحكمه  
ومو وجوب النكاح في النفس وكونه كون جنس البعير وهو الجنابة مطلقاً سبباً للنفس البعير فحكمه ومو وجوب النكاح  
في الجنابات وثمة نظروا ان الوصف اعتبر علمه لو كان هو العقل لا يقتل لم يكن مشتركا بين الاصل والفرع ولم يصح  
التفكيك فلا وان يقال هذا المثال تقديره لان العلماء ذكره ولا اعتبار بعيني في العيني والجنس ملو فضا من اعتبار  
العيني في العيني كان من الملازم في المراسل واما الخسب القريب فانه انما في الباب في اخر من هو احوال  
القريب ثم وهو القريب للموسل فصورته ان يقال المطلقه طلاقاً ثانياً في مرض الموت الزوجية يثبت لان الزوج قد فعله ثم وهو  
تطلق طلاقاً ثانياً من عداها وهو عديم ثبوتها في ارض متبعض موقوفه في باب على المثال فانه لا يثبت ان تصدق على الخدم  
ومو القتل عوضاً خالوا وهو البقي ال انه في نفس من يفيض مطلوبه فلم يثبت في فعل العقل الخدم لوضي فانه علة لتعيق موقوفه  
وجوبه لانه اذ فعل ان يترك حكم علمه وهو الاقرار في ان يترك العقل الخدم كمن يترك بعض الاجماع اعتبار عينية في بعض الحكم في صورته في صورته





عدم غير والقولون عليهم غير موصى من الغضاف اليه والفرق في الذكر وتوحيش من الصفات الصفات بغير قوله ومنع  
صفة بغير ان الكوا قد يكون ان الاصل عدم غير ال لا يفتى في غير الوصف الطردي المنع مع ذكر الوصف فالفرق  
بينه وبين السيرة لا يفتى في الوصف الغابر الوصف الطردي مخصوصه وبيني ومنها لا يفتى في البنية خصوصه  
بل يكتفى سريته بان الاصل عدمه بل يكون ملتفتا اليه بعدمه ولو ذكر قال بعد ذكر الهم الا بالصفات التي هي في وصف  
غيره بالاصل وقوله غير عطف على السيرة وان الاصل عدم غير وقوله من بناسبه او نسب بيان الغير ومع قيام هذا  
الاصل فلا يحصل القطع اعطى ترك الفاء ومعنى قبيل قوله ويرى في نفسه فيخرج من الجبوت فخرجه عن الجبوت  
ومعناه في الطرود ومعناه في الطرود والعكس العلية على هذا التقدير ومعناه في الصفات التي هي في وصف غير بالاصل او الكثرة  
او بالسيرة في الاضافه في اوجه الطرود والعكس والاهم استفادته فخرجه من الجبوت ايضا بالتكليف بالانتماء الى النسبة  
والعلاقة على ما يدل عليه صدور الدليل فكأنهم يتفرق فيهما اعتمادا على ما مر سلمنا كذا استثناء كل منقول لا يفتى  
في الصفة هذا المقام من جبر الاستعمال لان المسامحة في الغضاف بالحق يكون غير بينة ويكون السليم لا يستثنى جليا الكلام ما على  
سبيل التفتي بالعلم او على سبيل الاستنكار والاستنكار في سواء استعمال المستدل كانه الصالحات الخفية او الصغر من  
موتول من قال التفتي وطيفة المعنى دون المستدل غير مسلم والجواب لا يتم ان المفتي بما لا يوافق ولا يقال هذا المنع لا يتم  
لان المفتي عليه الوصف ان كان من الافراد وهذا او الافراد فيغير الانكاس فيكم يرد المنع وان كان هو المعتبر الاصلية فيها  
كان الانكاس جبري في وجوب عليه الوصف فلا يكون بولائه على وقد عرفت ان الوصف ملته وان لم يتكسب لانا نقول ما مر  
ان العلية الوصفية المطلق لا يتوقف على الانكاس ويبرز ان لا يعقبه قيوده عليه مطلق الوصف ويكون معتبرا في وصف خاص  
ومع الوصف الطردي ومن هذا يعلم منع هذا الاستثناء لانه ايضا - - - - - المعدل بالتكليف هو ان يوجب ان لا يفتى  
التفصيل لهذا المطلب كما يكثر وتعليم ولو سلم ان منه منه اجالة منه او لا اصاح العكس المذكور في الخط وانما في كلمة  
كبره ان قد بان كما هو علم لان الهم هذا الجبوت انما هو عا وبيانا في العارضة المذكورة لا يعنى هو عا والا فاعلم بان في  
تقديم ذكره ان لا يكون في امور تنفيها عن الهم لان من ثباته بالعلم في اذ انظر في وضعية حشر رتبته في كل  
واحد من العشر لقوله في الحقيقة على سبع سما وروصف العشر بالاحصاء لارادة ان كل واحد منهن ليس بينهما وبين من يريد التزوج  
قوله بالنسب من ثباته وادارة الى ثمانية اربعة رجال في الزنا ورجل في العقوبات ورجل في امر التزويج والحالات ورجل في  
في طلاله فيضان - - - - - وولي على ان ما يوسى من ربه لا يوجد فيه اختلاف فاسرعة العادى الكلامية ان الكلام العادى الى العكس انما  
القول القول منه تقدم لازم على عدم المزوم انما يكون هو وقوله في جبر فيه اختلاف لا يكون من عند ربه عكس التفتي  
هذه المقدمة اللازمة للآية وفي الآية ايضا ان رتبة ان المقدمة آية بديان الآيات مستندة للمقدمة آية العبادات هي  
المقدمة التي هي عكس التفتي من غير توسط المقدمة التي هي عكس آية بيان ذكر ان قوله لو كان من عند ربه لواجب واهم اختلافها  
كثيرا انما عكس على تقدير صدق الهم ما يوجد فيه اختلاف لا يكون من عند ربه - - - - - بعضي العدل بوجوب التفتي بالتكليف  
هذا الدليل مناسب بغيره الحسين العادل بوجوب امر على الشارع ولا تناسب من رتب العباد او لا وجوب على الله ولا من الله  
عند الاداء الظاهر في قبل ليس بالتكليف لانه على ظاهر النص فانه عدول على الالويل السعي الزوال على  
وقوع البعيد بالنسب على هذا الحسين وسوالنا في كون وجوبه بالعدل لان اكثر الاحكام العقلية عند انما يفتى بوجوب  
الشيء فلم يرد الشرح لا يعلم وقوله قال الامرى قد امنوا طمعه رسول الله والقول ومعناهم في القتال مع ترك الزكوة فيما  
على ترك الصلوة وكان ابو بكر من ربه فيقول هو الاظهر فينبى على الاكتفاء بالفتي بها الى جواز القول لا في هذا الحديث بين جواز الاكتفاء



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



بعد التفسير يكون ان اخص من النوع المطلق في كل منع يرد على المطلق بروحانية الانساني الا انهم ينافي الاخص والفرج  
اما في وجوده واما في غلبته الى التوجه او كما يكون الوصف العاقل عليه حكم الاصل اما بالفرج فيكون الوصف واما بالفرج  
فيكون عليه الحكم في سبيل منع الخلو وهو الفرع فيكون الوصف على سبيل ان لا ينافي العقلية صريحا او نفي ما يرد عليه  
لهذا لم يرد من نفي العقلية والقسمة على ثلثة اوجه لانه اسلم من جود او معارضة او بيان عدم التناقض وانما لم يطفئ  
بالعدم منع الجمع بينه وبين الثاني لاجتماعهما في القسم الثاني من عدم التناقض وهو عدم تناقض الوصف في الاصل لا التناقض  
منه بوصف آخر كما سيجي مثله فان الاستغناء عنه بوصف آخر انما يكون اذا كان الوصف له صلوح العقلية والنفي  
بالعقارة للعلم الاول وصف اخر يصلح للعقلية فينتج تحت عدم التناقض والقسم الثاني على سبعة اوجه لان لازم  
العقلية ان كان ثبوتها بالثبوتية حاصل من اربعة امور الاول ان لا ينافي عدم المعارض كما في الفرض فلهذا  
الانقباض فبانقضاء كل واحد من الاربعة ينتج الثاني وان لم يكن ثبوتها بالثبوتية خاصة فلا ينافي الطرد والاكس  
فبانقضاء الطرد يلزم اثبات الكسوف والنقض وبانقضاء الكسوف يلزم ثبوتها بالثبوتية فلهذا يلزم ثبوتها بالثبوتية  
فلهذا سواها بالبراهين وذكره عن غيرنا صريحا وبيان احكامها بالمعارضة فدل عدم الانعكاس فيسلك ان المعارضة  
ونفي الانعكاسي مثلا زمان بل سجد ان بالزات واما ختلفان بالاعتبار لانه اذا ابدى وصف اخر يصلح للعقلية  
جاز وجود الحكم بدون الوصف او لم ينعقد عدم الانعكاس واذا وجد الحكم بدون الوصف اكد على عقليته كان  
معلوما بوصف آخر اذا الحكم لا يوجد بدوننا موعده لم ضر دليل الحدوث العاقل والاثبات الى اثبات وجود  
الصانع وقد يقال الفرق في ما مر وموقوله او ظهرت عدم العقلية واما بقاء وصف اخر غير ذلك مما لا ينفق على  
الجملة والناظر هذا خلاف الاول العقلية فان وجهه ليس بظ ولا بد منه ان اذا انتصر الخاف على  
مجرد منع العقلية كان العقل مستكنا من رجوعه الى السبب كونه وليلا فلا يرد مع سبب العقل ان يدل الخاف من مجرد  
النوع الى ابطال الوصف الزان اثبت العقلية عليه بالسبب ان يعارضه ببقاء وصف مفسد اول مرة ليعطيه  
موتة وذكر في البين مثل الصبي سنة وسنة اي يقول العيب القديم في الجارية الموطوءة ثبت البرهان  
ذكر بالقباس على سائر ابواب الرد بل بينه بالثبوتية او بغيرها وكفى باجتماع اخر او متواردان ثبوت الباقين  
بغير القطع فكيف يعارض الا بجمع باجتماع اخر او متواردان ثبوت الا بجمع باجتماع اخر او متواردان ثبوت الباقين  
وانه عقليته كانت الخفية لا يبع لان راية ما لم وقد خالفه ومع هذا فلا يقوم حجة عليهم لان مؤيديهم انهم لا يرون  
مروية دليل على انه منسوخ وللحديث طوط اخر في غير حجة عن ما لم تكون في سنة اء وادو وغيره من كتب الاحاديث  
الصحيح يرويه سليمان بن موسى التميمي عن الزهري واداء الى عن ابن جريح عن سليمان بن موسى  
عن الزهري عن عمرو بن عتبة قال قال الامام الحديث صحيح او روى الحاكم في المستدرک وذكر انه على شرطين  
وسليمان بن موسى والتميز الزهري عليه وموجه بالخط وروى الحديث عن الزهري عن سليمان بن موسى عليه السلام  
الحق مباحث الفارابي وهو بن عبد الرحمن ومحمد بن ابراهيم بن موسى وجعفر بن ربيع فلا يرد بقاء رواه ابن عليه عن ابن جريح  
انه قال لم يرد في فائدة عن الحديث فقال لا حفظه على ان هذا ليس قطعي في الحديث على ما سأل في مباحث الاخبار  
وبما تقدم الى الاعراض ما عدم عطف على ما بينا في هذا كالتنبيه الى انه وموانا لا يكون الوصف مطروحا  
في جميع صور النزاع كما قلنا وموانا يكون الوصف غير موقوف للاستغناء لكنه بوصف اخر قال ان روى العلامة قال  
في انتهى فلهذا الثالث وكل منها وجه لكن جوارا انتهى المهم لكن الوصف العاقل منها هو المطلق كما كروج المطلق اعلم

اعم من ان يكون من كذا او من غير، فبا حقيقته متوهمان عدم تارة وتارة غير معدومة كما في الثالث فليس هو الا بالبر  
 هذا يوجب عدم ذكر المعارضة عند تعدد الاخرات الغير الواردة على الثانية من مقدمات القياس اي الاولان  
 في التقسيم اليها والتفصيل وقد يقال ان منع العلة معنا، هو طلب الدليل على العلة ومعناه من عدم التباين  
 عدم العلة والنداء عليه والوقوف على طلب الدليل على شيء وبين الدليل على عدمه فتقول الحق مرجعها الى منع العلة  
 لعدم التباين والمعارضة والعلة معنا، انه ابداء وصف عدم بعلة في مقابلة وصف الذي ادعى الجهل كونه  
 علة ومعنى الثاني والواجب من عدم التباين ابداء وصف آخر كجمل العلة في مقابلة وصف العلة والفرق بين  
 الوصف المبدى والوصف المبدى على المحمل بعلة فتقول الحق مرجعها الى المعارضة في العلة  
 لعدم التباين بين العلة وبين الوصف المذكور ابراده اصعب على المعترض من ابراده البعض الصريح لانه  
 يتحقق بيان عدم تارة تارة اجزاء الوصف بعض البعض الثاني وليس في البعض الصريح الا البعض الوصف وبما  
 يعجز المعترض عن ابراده الاصعب والابحى من ابراده غيره وقد عرفت الفرق الى ان ما لم يمتنع العقل كونه  
 وصفا وبين ما عرفت به لان فيه مخرجا للوصف المصريح الصريح الى ما لا يمتنع منه وهو البعض المذكور  
 بخلاف آ وكذا باسم العلة في العلة وهذا هو الذي عرفت في الضبط الا انما هو في وجودها في النوع  
 في انقضائه الى المصلحة المقصود من كونه الحكم الغير في له المقصود في انقضائه لئلا سيما كان المقصود الى المقصود  
 ترتيب الحكم على المناسب مع انقضائه الا انما سبب دفع في الشرح والى الحكم كما دفع في المتن والى انقضائه البين  
 الشرح بقوله هذا ان ينفى الى التوهم وجه المناسبة ان ينفى الى دفع التوهم الى المقصود من ترتيب الحكم  
 المذكور على الوصف المذكور كالرضاء في العقود والقصود في الافعال والرضا والصدق شران لبيان غير  
 ظاهرين وآمعة في العقود في الافعال التي ترتب عليها حكم شرعي كوجوب النضام على المال العام وغيره فيسقط  
 آ تبصير الاجازة القبول وتبطل كيد على المقصود كاستعمال خارج في القتل وان كان القتل بافعال نفسه  
 الخلف وان كان خارج غير مستعمل في العمل كدرا ابره في العقب لم يجب النضام مثل الخلف  
 بما شالان للحكمة وقد مر بيانه في مباحث الحكمة الشرايط بعضهم كون الحكمة مطلوبة اذا كان علة الحكم فليكن ان  
 المشقة حكمه وذلك لان المراد بها امر باعث على شوجبة الحكم ولا مناسبة بل لوازات بالذات الى المقصود وبما كذا كل  
 لا يحصل من ترتيب الرضا على مصلحته ما هو وسيله الى الذرة وانما لا يجوز حصول ايضا هناك من الحكم لانه حصل من  
 ترتيب الاغاب عليه مصلحته في حفظ النفس والمال وغيرهما وموصول المقصود من ترتيب الحكم على الحكم وقد عرفت انه  
 خمسة اقسام قد يكون قطعا وقد يكون غالبا وقد يكون مابا الى غير ذلك فليدور امره به بولس الى جميع ابطال دليل  
 العمل بولس الا بطلان كما تقدم الى في البحث او متواتر اذ الحكم في طريق آخر اولى فالغرض في هذه اذا كان له طريق اولى  
 لم يكن له اقامة الدليل لان الاقوال لا تنصب الدليل فعقب مصلحته انما يعني استحيانا فاذا وجد الا حسن لم يجز  
 ادراكه ونما ايضا هذا الدليل كحقن بانه اذا كان النقص باحتشاشكم يلزم في غير ما ايضا عدم العاقل  
 بالفضل في وجوب الجواب عنه وهو با ابداء النسخ وضع النقص في حذولته اوجمع وجود الوصف في صورة  
 البعض ومع عدم الحكم فيها وتواتر اليه في بيان الاخرات من البعض بقوله ويمكن في جوابه منع كل واحد منهما انما ابراه  
 لما منع من ترتيب الحكم على الوصف في صورة النقص انفسه نقيض الحكم او خلافه وفلان الشيء يطلق على ما يباين  
 من امر وجودي ولا يكون مابا كذا صفات النفس ان في الحقيقة ولا يمنع الى الجمع بينهما في محل واحد بالنظر الى ذاتها





للقتل ويمكن ان يكون تفصيلا للصلوح المعنى للعبية ونصيبه على ان يكون حاله من غير وصاح وكل ما صاح للعبية  
 بالانفصال فمثل للعبية اذ احدث وصف السفل لان الصالح اذ كانت حصل من ترين حكم على وصف  
 كان حصولها من سره على ذكر الوصف وعلى تناسب آخر بالقرين الاول من غير عكس لكن اذ بها حصلت  
 الصالح من المجموع والا حصل من احد جزئيه والتوجيه ان يكون موافقا للمعنى اذ ليس فيه ذكر الصلوحية  
 ويكون اما السفل الجزاء اياه ان قال الصلوح في مثل السفل الطم بالكيل (والقول ان رة الى ان السفل  
 بالعين المذكور ينقسم قسمين حيث اورد له مثالين قسم موافقه عليه وهو ما لم يكن سفل ما وصف السفل بالكيل  
 وقسم موافق العلة وهو ما كان سفل ما كان الفلوط للطم وفي مثال غير السفل كعارضة القتل عند الفلوط حيث  
 انقضى مثال واحد اذ رة انه لا يستلزم الانقسام الى قسمين بيان الملازمة حاصلة ان كل واحد من وضع  
 العمل والى كل صاح للعبية والانسفال والوحدة فالحكم على وصف العمل بذكر دون وصف السفل حكم  
 وهذا الشرع موافق للمعنى اذ موضع في اسواه بغير الوصف في عدم كونه اذ او بالعبية والجزئية من الاخر  
 لا بين العبية والجزئية في عدم الاولوية كما ذهب اليه الخارج العلامة ثم اعترض بان قوله من وصف العارضة  
 زيادة لا تحتاج اليها مطلقا فلما لم يكن ما كان معنى قوله وجع بالتوسعة لان التوسعة في الاحكام اصل كغيرها  
 وعلى سبب لوجه ان كون وصف العمل علة دون وصف العلة من لانا انا حصل اذ كان وصف العمل علة لوجود  
 في الاصل والفرع دون وصف العلة من انه مقصور على الاصل اجاب اولا منع دلالة التوسعة على العبية الى التوسعة  
 من سائر العبية لان التوسعة اذا ثبت كون الوصف علة فان اثبت عليها بالتوسعة لزوم الورود وهو لا يمكن منع بل  
 الا لزم فلما كان من شوط العلة من ان الورود ورهية لانه جعل كل منها سببا لآخر ووجود التوسعة وانما ثباتها  
 سلمنا ان التوسعة دليل على ان وصفه علة فالحكم بانه لا يمكن علة ما ينبغي كون الحكم باثباته وموان الحكم لو كان ثباتها  
 به لزم كره في لغة الاصل وهي اثبات الحكم في الاصل والفرع لو لم يكن باثباته بان يعتبر عليه وصف العلة من قبل ثباته  
 الاصل اذ لم يثبت الحكم في الاصل والفرع لو لم يكن وما كان فيه من لغة الاصل اقل من لغة الفرع اذ لا يمكن ان لا يكون الاصل  
 انقضاء الاحكام وبراءة الزعم وايضا لو لم يكن باثباته واعتبر وصف العلة من يزم الجمع بغير الويل دليل العمل  
 في ان وصفه علة ودليل العلة من على ان وصفية علة اذ العارضة في الاصل لا يبطل عليه وصف السفل كما دونه  
 بل انما يبطل ترتيب الحكم عليه ولما دونه على الحكم كانت جمعا وفرق كانت سببا في التماسية جمعا في الاصل  
 والفرع في حكم تقديم حصه الوصف الى تقديم حكم بينهما وفرقا بين الاصل والفرع في تخصيص حصه وصف العلة  
 حكمه بالاصل وذكر اجماع منهم على جواز ابداء وصف فارغ في معارضة وصف جامع اعتبر العمل وقبول قوله  
 وموافق ما سمع من السفل اذ كان مثبنا الى سمع من السفل مطالبة العلة من بيان كون وصفه مؤثرا في الحكم  
 السفل اثبت عليه وصفه بالتسليم او الشبه لان التسليم انما هو في اوله يعارض في تسليمه اخرى اما اذا ثبت عليه  
 وصفه بالتسليم فلا يسمع منه مطالبة العلة من اذ هو واذ اوصف لاخر يبطل كبره ولا يثبت عليه وصفه وان لم يثبت ثباته  
 الوصف الاخر معارض في الطوعية الى الطوع وبوضوئك والناسب صفة لا كراهة لعدم الى الاكراه معارض في وصف  
 القتل والقتل يقتضي النصا الى الاكراه مانع منه لعدم الاكراه وعدم مانع وصف طوعك لا يستلزم الحكم اليه  
 اذ قد بين السفل الباني تعليل لا لافا ماعدا والباقي موافق في هذا الفاء وصف العارضة سواء لم يكن كونه علة مستقلة وعارضة  
 يد وصف اقدم بوجه مسلم وقال انه جزء العلة وانما عبر عنه بالباقي لان وضع السفل والعارضة على ما يجب ان في الاصل والسفل

بملازم



[illegible]





[illegible]

[illegible]

الى ان يكون موجب ايج وهو الاصل اعم من وجوده في الارض وقوله في التمثيل ان يكون الوجود مثبت بحد موجود في النفس  
 وفي الوجود تحت نفس العود بمفهوم العلة محسوسا بالذات بان يوجد على بعض في الاصل والفرع بل هو اوجه موجودا بالفرع في  
 من علة الحكم المستدل به في الاصل وفردا في الفرع فيصير ان علة مطلقا اعم من الاصل والفرع واما قوله بحد موجود  
 في النفس وفي الوجود فلا يتحقق كونها وجودا بالتحقق فلا خلاف نعم يمكن الاحتراز على التقدير المذكور بوجه اخر وهو ان يقال لم لا يجوز  
 ان يكون علة الحكم مستندة متلازمة في الاصل فيكون علة احوال الحكم بعينه موجودة في الاصل والفرع دون الاخرى ويجعل الحكم  
 المذكور في الاصل على ما يشاء في عموم العلة تحت الذات وهو ما يجب النوع لكتفه بكونه اذ ليس على ان يستبعد استحقاق  
 الاخر اضافات في مباحث الاصل فيجب ان يثبت به حكم شرعي بشرطه لا خلاف في جواز الاستدلال به على اضافات النفس  
 الاصل واما الخلاف في اضافات الحكم الشرعي كما يشوبه الاول في التناهي ولو قلنا في وجهه بحد يحصل في وجهه في وجهه  
 بالانتماء الى اذ ان كان في وجهه كان الاستصحاب محمولا بالانتماء كما في المثال في حصول الزوجة انما يحصل في وجهه  
 بالانتماء الى كانت اوجهه ماسة بالانتماء محمولا بالاستصحاب في مباحث شرعية من قبلنا على ان سمعوا معلوم انما  
 على صيغة اسم المفعول قبل موصي المهدوية الى المهدوية كالعدول والشهادة بقول الله عز وجل في حق من سجد وقدر  
 وموصي سمعوا مطيع ومطيع ووجه من العبادات على طلب عبادته وبطريقه انبى لا اله الا الله واثبت في كتابه الزوج  
 يظهر بالتأمل وقوله ان كان سمعوا على صيغة المفعول على معنى سجد في العبادات مضافا بالعدول الى المهدوية  
 والولاية الى متعارفة وبالطاء تصحيف او من رجع المصنف الى ان سمعوا موصي من قبلنا متواترا لا يمكن انكاره  
 وان كان كل واحد من طريق علة احوال وقوله وعلى احوال في شريعة الله في جواب سؤال عواد لا يتم من حادثة قبل العلة  
 كونه سمعوا شرعية من قبلنا كذا ان يكون ذلك على سبيل التكرار واما حديث الاثني عشر فلا يثبت سجد التعميم لان التعميم  
 انما يكون بالكلية لا بالخاصة كمال التكرار وذلك لانه لا ياتي وهو على ما هو في الحكم بوصف لا يمكن ان يكون  
 للتعميم كان بعد ان يحمل على التعميم وفيما لا يستبعد واما ان الكتاب يشهد الى التعميم شرعية من قبلنا لانه جنس  
 الكتب السماوية واخصها سورة الفاتحة ومن الجواب انما يتم لو كان ثبوت الحكم بالانبياء السالمة جميعا بالكتاب ولا يكون ثبوت  
 شيء منها بغيرهم ويمكن ان يقال لا وثوق كافي برأى الكتاب من الكتب السماوية وبالله لا يعلم والاسد لال شرعية من قبلنا  
 انما يجمع اذا ثبت ذلك الشئ عليه بطريق الوجوه وذكر كراهة في القرآن فتدو اهل اشارة الكتاب في السنة ولا في غيره لان كلا  
 لا هو احوال فيهما ان جهة مقدمة على العكس والاخر ان ليس بجهة وقول الحق والاشياء والاشياء في قوله لان في قوله في العكس  
 لا يبعد القول الاخر بما يخصه صلاية وبما يبعد ان احوال فيهما ان جهة مقدمة على العكس والاخر ان ليس بجهة وقول الحق والاشياء والاشياء في قوله لان في قوله في العكس  
 غير مقدمة على العكس قال لان راجع العلامة والاشياء فيهما لا يبعد ويلي الغير ضرورة اذ ليس كونها صاحبة تأثير في كونها في الاكوان علم  
 وقد بينا ان الاعدية ليست مؤثرة في كون موجب الا علم جهة على الجهد وان كان الشئ زمانا ومكانا في كين ايج فيقول  
 من ماهره كاحتماله وهذا لا نزاع في قطعه هذا الحد غير مرضي وان لم يتنازع في كون الاستحسان في جهة هذا المعنى كونه خارج  
 لان التناهي بالاشياء ان لا يكون اذ عدلوا عن العكس الى الاثر كما في مثل الابار فان الحكم فيها بالاستحسان من ان العدول  
 فيها عن التبعالى الى الاثر قال صاحب الكواكب مثل البئر منبهة على اتباع الاثر دون العكس وقيل تحصيل قياس اقوى  
 منه وقد صرح به في الشفاء والاحكام لا يمكن ان يكون ولا يكره من هذا الوجه الصواب ما لا يقال في الامور وموانعها على وجه  
 الى التمسك بالعللة المحصورة وتوقف مابته واما ثانيا فاما قوله بالواجب في موانع الاستحسان فيكون بالعدول عن التبعالى  
 ومعنى غير وقيل العدول الى خلاف التمسك ليرى اقوى منه مناس في قول التكرار في الاستحسان موانع العدول الى ان من الحكم





واما ان الاعداد الكبرياء على ما قيل في قوله بغير حساب فاما ان الاعداد الكبرياء على ما قيل في قوله بغير حساب فاما ان الاعداد الكبرياء على ما قيل في قوله بغير حساب

في المجتهد مستند على الضرورة ما دام مجتهدا نعم بعمود في المجتهد مستند بالضرورة كما ان له اليه اجتهاد ما حصل  
منه من وجوب اعتقاد ومنه ضرورة اقل الاشياء الموضوعة ولا شروط المحمول كما في رد المحتار الاصل في الضرورة  
ما دام كما نرى واهم من يجازي من الاول على دليل كونه العكس مما قيل في الاول انه ذكرنا ان المأمون لو وقع بالسيوف  
بالعكس فليطلب هناك والادعى ان يقل على ما تناول ايضا الاول التي ذكرنا ان المأمون يجوز العيب بالعكس ما ذكره غيره  
فقل ان الاجتهاد بطريق طريق الايمان فيه الخطأ فيه الخطأ فيما لم المجتهد بذكر طريق الايمان وسلكه غيره وان الفعل بالاجتهاد  
ورود الشرح بالعمل بالنظر فانما بل بالاجتهاد مخالف للشرع فهاثم اذا اخطأ وقيل انه لو جاز الاجتهاد بالعكس فاما  
ان يكون كل مجتهد مصيبا فغير حقيقته التفسير او يكون العيب واحدا مضمنا فيلزم الحكم او من غير معين  
فيلزم ثمة فيهم وثمة فيهم غير معين غير معقول على ما مر في الواجب على الكفاية وبالجملة فاما الشدود  
المتعلق بمسئلتنا وسلك ما في ما في لطف المجتهد لا يتكامل هذا انا يصلح على مذهب من يقول بحدوث الحكم  
كما حصل على العمل قول من يقول بحدوثه لان لطف المجتهد حدوث ومنفع اتباع التوهم الى ان ذلك فكيف يقع السناد هذا  
القول على الاية الاية والتا في ومنهم ان الحكم قديم لا نقول ليس المراد بالحكم هنا خطاب يختلف في قدمه وصورته  
يراد ما ذكره في المراد به ما تناول اليه الاجتهاد وبسند من يولد العمل به وقيل ذلك حكم وادعى السند  
الخاص بجزء الحكم والعمل بالافتقار اذا التزم معنى من ادعى في نفس الامر ينبغي الاجتهاد فان ما دل اليه كان صحيحا  
وان كان اخطأ كان فالمراد من هذا يجب على صاحبه متابعة طلبة الثالث ولا يثم بوقيل كل حكم ينادى اليه الاجتهاد وسنذكر  
فيكون كل مجتهد مصيبا وكثفت الحق المسند الواحدة المختلف في الى حقوق مختلفة متفرقة بتعدد الاجتهادات المختلفة  
واما اخذ في تعريف الفقه بالعلم بالاحكام الاخر فيتعين تعريفه بالعلم بالاحكام التي يجب على كل مجتهد العمل بها وهي التي  
اول اجتهاد اليها معلومة لو كان اجتهاد صوابا او خطأ ومنه ما مراد بقولهم الحكم منقطع فيه والظن في طريقة التوهم  
الفقه بالحقيقة العلم بوجوب العمل بالاحكام لا في الخطاب لانه انما يصح في تعريف الفقه بالعلم بالاحكام لو كان كل مجتهد  
مصيبا والاصل عدم التصويب لان حصول الظن بالحكم الشرعي اذا بذل الفقيه الوسع في حصيلته هو الذي تقتضيه  
الاجتهاد على ما مر من تعريفه وما يكون ذلك الظن مطابقا للحكم فقلنا ايد على ما يقتضيه تعريفه والاصل عدم التصويب لعدم  
عليه ومدرك شرعي على ما مر في اصحاب الأصول والاستصحاب والحق ان اثبات مثل هذا الاصل يرد بان الاول لا  
بان عدم المدرك فيما لا حكم فيه بعينه مدرك شرعي او بالاصح باننا بعينه في الاحكام الشرعية لا في مثل الاصولية  
اولم نبين شيئا من هذا الدليل فافهم فاذ ظن حكما قطع بان الحكم في حقه انما ذكره من التقدم سلك ان  
قوله السناد قطع مشروط ببقاء الفقه من على ان ظن الحكم سبب للقطع به ليكون السناد القطع مشروطا ببقاء الفقه  
وهي معجم ومنه الدليل وسبب خطابه وذكر لان الحاد اجتهاد شرط في التناقض وبسبب ثباتها على عدم الحاد والجملة حيث  
جعل متعلق القطع بالحكم من حيث هو حكمه في حق المجتهد لا يجب العمل به ومتعلق الظن بالحكم من حيث هو حكمه  
ما سبقه الاجتهاد وما هو معتزله في حق الحكم او ما هو معتزله في اللازم من الدليل القطع بالحكم من حيث هو حكمه  
العمل وعدم القطع بالحكم من حيث هو موثر الاجتهاد ومنه البين عدم التناقض بينهما ومنه ما بعينه هو الجواب عما يرد  
على تعريف الفقه فانه بقاء الظن فكيف يصح تعريفه بالعلم والاجماع على انه لو ظن سنة وجب عليه الرجوع عنه يعني  
الاجماع منعقد على ان الحكم اذا تعين اجتهاد وتعلق الفقه بغير ما تعلق به او لا ما هو متا بده كما اذا تعلق الفقه بوجوب  
صلوة العبد فعلق الفقه بغيره وجب عليه الرجوع عن حكم الظن او هو القطع بان متعلقه هو الحكم في حقه وجوب العمل به بالحكم  
الظن ثم انه القطع بان متعلقه هو الحكم في حقه وليس ذلك الرجوع الا بالافتقار الى الظن او حصول الظن به فليكن ان القطع بوجوب متابعة  
الظن في ابرح الظن وجودا واما فيكون السناد القطع مشروطا بالسناد الظن لانه لا ينبغي بالشرط وثباته الا للمعنى الذي خارج

مقارن جنة. لا يقال الا ان شرط القطع هذا منع لعدم ان العلم بان التمام قطع مشروط ببقاء العلم وفيه اعتراض فندبر  
لازم ان شرط استمرار القطع بقاء العلم والواجب المذكور انما يتحقق بانتفاء العلم اذ كان حصول امر بشئ حكيم  
العلم يستلزم انتفاء القطع كما اذا انتفى العلم حكم من الاحكام الخمسة بسبب خفاء آخر متعلق حكم اخر فان حكم العلم متعلق بالعلم  
لان حكم كل منهما القطع بان متعلقه هو الحكم في حق المجتهد وجب علمه به والجزء مودن الاثر لان العلم بالشيء مستلزم  
كون متعلقه مودنا والواجب العمل بالكون مودنا كما اذا كان انتفاء العلم بالشيء السبب حصول العلم بغير ذلك  
الشيء فان العلم بالشيء والعلم لا يخفى ان لا يجوز تقييد متعلقه وتم منعه في نفسه من ثبوت كل منهما انتفاء والا  
فلا يستلزم انتفاء العلم انتفاء القطع لان حكم العلم ايضا القطع بان متعلقه هو الحكم في حق المجتهد وجب العمل به عليه  
وعا كان متعلق العلم والعلم واحد وانما حكم العلم هو القطع بانه هو الحكم في حقه وجوب العمل به ولا يشترط واذا  
وجب نفس القطع بوجوب العمل به ونفى العلم متعلق بزوال وقا على قوله يزول حكمه والضمير في قوله وان العلم به  
متعلقه وانما رتبة بذلك الحكم حكم العلم بالشيء بنى ذكره واللام في الحكم للعلم بالخارج وقوله وحكم القطع هو اجزاء الحكم  
العلم وجوب بقاءه والقطع انما هو كونه مواضع من السوال من العلم متعلق العلم لا يلزم بانه الحكم في حقه وجوب العمل به  
على ما مر في الدليل وقوله وهو بعد ان العلم متعلق العلم اجزاء وجوب ابتداء من العلم او وجوب الاتباع اجزاء العلم  
الى العلم ومن ادعى ان العلم لا يكون الضمير اقرب المذكورين والى لا بعد ما لا نأقول او لا حاصل الجواب من السوال المذكور  
ان المدعى ان بقاء العلم شرط لاستمرار القطع بانه الحكم في حقه اذ لم يطرأ على متعلقه العلم الخويل له ويمكن حصول العلم  
بالشيء بدون العلم به من وجهين آتانا علم بالضرورة انه يجوز ان يبقى العلم بالشيء لا يطرأ عليه حرمه من قبل العلم بالشيء  
بدون العلم به من وجهين آتانا علم بالضرورة انه يجوز ان يكون ان يبقى العلم بالشيء لا يطرأ عليه حرمه من قبل العلم بالشيء  
به فيكون بقاء العلم في هذه الصورة شوطا لاستمرار القطع ولا يرد على هذا ان استمرار القطع يحصل مع انتفاء العلم اذ انتفى  
الحكم متعلق العلم لانه خارج عن المدعى ان العلم بالشيء لا يستلزم العلم بمتعلقه اذ لو استلزمه وكان العلم بالشيء  
مستلزم العلم به وجهه موجب بقاءه لان العلم بالشيء مستلزم الانتفاء العلم بمتعلقه مع تذكر موجب العلم واللام  
بطا اما خلاصة فلان العلم بالشيء وفي كل ما يتعلق العلم به انتفاء العلم بمتعلقه مع تذكر موجب ينتج لو كان العلم مستلزم  
العلم لكان كل ما يتعلق العلم به انتفاء العلم بمتعلقه مع تذكر موجب العلم واما بطلان اللازم فلان ربما حصل العلم  
بمتعلقه مع تذكر ما به وجهه كما اذا علم نزول المطر من ركن غير رطبا ثم ظن عدم نزول المطر مع وجود النجم  
هل وبما حصل العلم بالشيء ولم ينتج لم يحصل العلم بمتعلقه كما اذا علم شخص كون زبورة الدار الامادات بول علم ثم ان  
خارج الدار فاعلم وجوب العلم بهما هو العلم بالباب والبيه فان قيل ما ذكرتم من ترك الالتزام الى الدليل الذي  
العلم به احصاه كل مجتهد بل بعينه على بطا واصل وخط الاخرين ايضا لانا نعم بالدليل القاطع وهو الاجماع وان الدليل  
ادى اليه من الوجوب الحزم والاثبات والكرامة والعلم بوجوب متابعته مشروط ببقاء العلم المجتهد فيكون المجتهد  
عائنا حال كونه عالما بغير القطع وعدم القطع وما تيقضان واذا ثبت كونه مستلزما للالتزام كان باطلا لوجوده ان الخ  
ليس لازما لاصابه كل مجتهد السؤل بطلانه لان اللازم هو ما يتبين من فرض ثبوت لزومه وهذا ليس كذلك لانه ثابت على غير  
ثبوت وعدمه ايضا وجوابه منع لزوم التناقض فلما لان متعلق العلم وعدم القطع موا الحكم اعطى بالاجزاء متعلق العلم  
والقطع موجودا على بقاء العلم لا الحكم والتحقيق فانه ان الحكم الواجب افعال التكليفية يزول انهم بالانتفاء والغير من جهة  
لزوم من الادلة الظنية متعلق العلم ومن جهة الجواب ان العلم به كونه ما ادنى اليه الادلة الظنية متعلق العلم او عند  
اختلاف الجهتين لا تناقض فان قيل حكم انتفاء العلم بمتعلقه انتفاء العلم بالشيء فاذ انتفى العلم والى شرطه فترحم  
الحق الجواب فترحم على جواب السوال يكون الدليل مشترك الالتزام وتكريرا لاعتراضه ان الجواب فترحم جوابه



بان على المجتهد موجب للعلم به من جهة وجوب العمل به فبذلك استلزم ان يتحقق ما علم به من طريق العلم الموجب  
له واللازم بطحا عرفت في الوجه الثاني الجواب عن منع الشك في العلم بالقطع بقضاء الظن وجوابه منع سلطان الاراد  
وذلك لان العلم الذي يوجب الظن وهو العلم بان الظنون ما دام مطلقا يجب العمل به ويجزم مخالفة فمقد حصول  
الظن يكون هذا العلم حاصله ويتحقق ظن تقيده واذا انتفى الظن انتفى العلم واكتفى ظن تقيده ولا سيما في ذلك  
انا لم نكن نقيض العلم مع حصول ظن الجواب للعلم ويعلم من هذا الجواب ضعف ما سبق في قوله لو كان الظن موجبا  
لا شئ من التقيض مع تذكرك لان العلم بوجه الظن على تقدير نصوب كل مجتهد هو العلم بان الحكم المظنون هو الشروع  
في حق المجتهد ما دام مطلقا فماذا انتفى بالظن باقيا انتفى ظن تقيض العلم الموجب له واذا انتفى الظن انتفى العلم واكتفى  
ظن تقيضه ما يتعلق الظن به لا يمكن تقيضه مطلقا بل اذ انال الظن المتعلق به فان قيل فهذا الجواب بعينه  
يجوز في ذلكم ان هذا الجواب يشترك ايضا لا يقال على تقدير اضافته كل مجتهد متعلق الظن كون الاوليل ولعل متعلق  
الحكمي الحكم بشيئ مولود ما دام وبهذا وهذا خلافا لمتعلقين لا يتحقق وقوله فاذا تبدل الظن ذال شرط واثبت  
الحكمي ان زنه الجواب اعترض في قوله ايراد على الجواب لكونه وتقديره لئلا يكون الاوليل ولعل لو كان موجبا للعلم  
بشئ مولود فيعلم اجتماع ظن التقيض مع فذكر طريق العلم واللازم بل وتقديره جوابه ان العلم الذي يوجب الظن هو  
بان الاوليل ان يكون ثابت في مشروع في حق المجتهد ما دام مطلقا فماذا انتفى ظن تقيضه واذا انتفى  
الظن انتفى واكتفى ظن تقيضه فاذا اريد اجتماع ظن تقيض العلم على تقدير انهما، الظن الجواب للعلم متعلقا بالارادة  
تلكا هذا لا يدفع اجتماع التقيض في حاصل الجواب الوفاق بان يكون ظن كون الاوليل ولعل ما سببها جيب للعلم حكم  
عمل على اعز مبين ومعلما بهما مختلفان على ما عرفت وعلى ما سببها جيب الجواب موجب ايضا للعلم من عمل وهو  
القطع يكون الاوليل ولعل اذ لو لم يجز به كما عرفت ان يكون الاوليل غير، فيجب العمل بذلك الغير لا به فيكون محظا  
في ذلك الحكم وسكون الاوليل ولعل ما هو خلاف الفرض واذا كان موجبا للقطع يكون الاوليل ولعل ما هو اجتماع التقيض  
وهو القطع يكون الاوليل ولعل ما هو عدم القطع به واما على مذمب الخطه فلا يوجب ظن كون الاوليل ولعل ما هو وجاز  
ان يكون في ظن كون الاوليل ولعل ما هو ايضا واللازم خلاف الفرض وبهذا نظر لان الشئ به جعل مناط وجوب العمل  
بالاوليل الظن ظن كونه ولعل ما انتفى الاوليل فيجوز ان يوجب مجزوا ظن كونه ولعل ما للعلم بوجوب العمل به من غير العمل  
اجزم بكونه ويجوز ان يكون غير، ولعل ما لا يوجب العمل بالغير ما يتعلق الظن يكون الغير ولعل ما مطلقا مطلقا  
يجب العمل به واذا صار غير مطلقا انتفى الظن المتعلق به فلا يجب العمل به فلا فرق بين الذي عرفت في اجتماع التناقض  
على ان المواد يكون كل مجتهد مصيبا اصابتة في الاحكام العقلية لانه كل حكم فلا يتم الا لزوم من باطله انما حكمة الملازمة  
وحقيقة النضر في الوعايا للمعنى من الانتهال وهو ان تخرج في نعمة المحضة يقال احصت الناقمة اذ انقطعت  
ولو ما وهي محض بكرة الهاء وولدتا محض بفتح الهاء وفي شروح الخاوي الامام العالم عطا، الورق الغزوي ان من ارسل الى الهاء  
ذكرته عندها فاحصت خاها قال من للصياغة طردون فقال عبد الوهم بن عوف انا انت مؤدب لاشئ ملكي فقال لعلي  
تقول فقال ان لم يجهد فقد سبكت وان اجهد فقد اخطا، الى ملكي الدابة فقال من افسيت ملكي انفرها في قوسك قبل اراوت  
قوسه لكن اصاحم الي على اكثر ما له واظن بالاجال ان هذا القول ورد في شرح العلامة فقال عبد الوهم وعثمان انا انت  
مؤدب فقال علي ان كان قد اجهد فقد اخطا وان لم يجهد فقد سبكتا بضم السين في قوله تعالى فاجاب الردود والضيم في ان كان وما بعده  
لعثمان فاجاب الردود بضم السين في قوله تعالى فاجاب الردود والضيم في ان كان وما بعده  
ما اورد في كتابه اذ لو كان لا يكون من عطف الجملة على مثله ما يغلب على الظن من الامارات من فيه انوار لا يتكلم سائده ان  
كل واحد حكم يغلب على الظن ناسيا من الامارات لان المطلوب هو الحكم لا الامارات وحاصل الجواب ان الطلب لا يستدعي التصور

تقوم وسط غير حاصل من الجهد والعرض حصوله عند معتدلاتها فيكون من جهة اما ان يكون جهده مطلقا وهو  
الذي يستنبط الاحكام من الادلة السبعة بالقوا هو التي قوراكات في واما ان يكون جهده مطلقا وهو في الغرض وهو الذي  
يستنبط الاحكام بالقوا هو التي قوراكات في واما ان يكون جهده مطلقا وهو في الغرض وهو الذي  
الوجه المطلق فيلزم من جهة اخرى ان يكون جهده مطلقا وهو في الغرض وهو الذي  
واحد والجواب ان في قوله ان الجواب جدي فلا يتم في نفس الامر لان الجواب ان في قوله ان الجواب جدي فلا يتم في نفس الامر لان  
اجتهد وحصل له الظن والى من تعلق بها بالنسبة الى كل مكلف قال اخبرني اخي في الجواب ان الرجل بالنسبة الى اخيه والجمعة بالنسبة  
الى الاخر فلا يتم التناقض والى من تعلق بها بالنسبة الى كل مكلف قال اخبرني اخي في الجواب ان الرجل بالنسبة الى اخيه والجمعة بالنسبة  
با بعد الحكم وتعالى ان يقول بل حكم الحكم بمرجع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم انما يرفع النزاع لا يرفع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم  
معارض لان في قوله ان الجواب ان كونه فضلا لا يمنع ان العمل به بغير حكم الله لم يجهل ان احدهما ان العمل به  
غير حكم الله ما العمل به فضلا من جهة واحدة والآخر انهما اول اليمين الاجتهاد والعمل به عدل ان اعتدوا من طرف الاجتهاد  
كما يعلم جهده او مقلد الا انهما بالاعتقاد في الحديث مما يلزم ما يحصل منه السبعة انما الجواب والعمل به عدل ان اعتدوا من طرف الاجتهاد  
لا يجاب ان في العمل به والضميمة قوله بالاجتهاد فيه غير حكم الله بل يجب العمل بغير حكم الله بل يجب العمل بغير حكم الله بل يجب العمل بغير حكم الله  
مقلد كما علمت ان في قوله انما يرفع النزاع لا يرفع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم انما يرفع النزاع لا يرفع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم  
تختلف عنه لزواياها من جهة واحدة فيام المعارض فظهر خلاف الظن في ادب دليل وهو تناقض الى اجتماع العمل  
والنجوم سبب التناقض لان كل منهما يقتضي الاخر او يقول اجتماع احدهما مع الاخر اجتماعا مع لبقه ومعنى ان كل منهما  
تقتضي الاخر مع جهده ولا تناقض في عدم العمل به كما لا يوجب العمل به مقتضى هذا التناقض على نفس التناقض وقال لا يعمل  
بهما ولا تناقض لان اعتبار في الامر في ترك العمل فانه اخذ التحليل على الجواز الذي هو مقتضى الجملة وجعل الاصل  
الاربعة عند الجملة ليستقيم كلامه لانه اذا اخذ هذا المعنى كان بينه وبين النجوم تناقض فيلزم من الحكم بوجهي الوجوب معدي  
احدا يقتضي الكذب متلازمان عند منعهما قوله في بيان التلازم والبرهان كونه في الجواب ولا تناقض بالنسبة على  
تلازمهما وان يرفع من عدم التناقض عدم الكذب ولم ينفذ في الشرح على نفس التناقض في الجواب بل في الكذب ايضا فظهر  
فما عوا فقصود وكيف ان يقال التحليل على الجواز لان مواضع الاحكام الخمسة ويكون القول يكون الشيء لا خلافا ولا حقا  
وتناقضا لا ينافي انما خلافا والحوام بل بدليل خارجي يقتضي مع كل منهما كما لا يخفى على الجاهل في العلم في قوله لا خلافا  
واما حوام ضرورة ان لا يخرج منها ما عدا البراءة وما عدا القطع وحاصل هذا الجواب ان التناقض والكذب انما يكون في الصدوق  
فليس في عدم الحكم بكون الشيء خلافا او تناقضا في الكذب انما عاينه الحكم بكون الشيء لا خلافا ولا حقا ومقتضى انما  
لاحكم كما عدل في قوله ان الفرق بينه وبين ما قبله ان القولين ملتا على الترتيب بالنسبة الى شخصي والقول الاخر رجوع عن آراء  
اليه بالعلم وموكل ان كان قوله خلاف القولين فيهما ما عاينه قوله في وقت واحد بالنسبة الى شخصي فلا رجوع هناك  
واذا خالف قلنا هو انما هو المتواتر العظمى والبرائة والاصل في العكس الجاهل يقتضي الاجتهاد بهذا التلقين اتفاقا ومقتضى  
الحديث يقتضي خبر الواحد ايضا قال صاحب الجاوي وبعض الحكماء قلنا بخير واحود فيما سأل على وان قلت فيما  
ان الوصلية ان ولو قلنا جهده في الحكم الذي هو على خلاف اجتهاد جهده آخر كان حكمه بالعلم انه يجب عليه مقتضى اجتماعه وقلنا  
يجوز له تركه الى جواز غير اجتهاد قلنا ما حكم فيه جهده او لا والله لا يجوز اجماعا فنقلوا جهده فيها جهده فيه جهده او  
فالبدليل لا يبعد عدم جواز حكم خلاف اجتهاد مطلقا وفيه خصص بما اذا قلنا غير وقوله انما التنازع عند عدم الاجتهاد جواب وقال  
وموازاة سببي في الفصل الا ان الخلاف في اشتقاق نقل جهده جهده اخر فكيف به في التلازم لا يجمع على عدم جواز وحاصل  
الجواب ان النزاع انما هو في جواز نقل جهده جهده اخر وكما ان نقل جهده فيها جهده فيه جهده فان اجمع عن الاخر

في جهده في قوله انما يرفع النزاع لا يرفع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم انما يرفع النزاع لا يرفع خلق الرجل والجمعة لان خلق الحكم

قوله

امره وجه تفتيح هذه المسئلة على ما قبلنا قول من قال ان العلم المتكبر هو الذي اتصل حكم الحكم بحوار الحكم بلا اول ولا اتم  
بعض الحكم طامرا ما علمي قول من قال اننا نحرهم مطلقا فتفرعنا على ما قبلنا ليس على طرود بل على حكم ان لم ينصل  
حكم الحكم بحوار الحكم بلا اول اذا الحكم بخبرها ليس بنفسها الحكم الحكم في بل هو بعض الاجتهاد بالاجتهاد وان كان  
الاجتهاد مع جواز الصلوك هذا قبل ما اجتهدوا به احد الاثني واحد واحد اجتهادنا باجتهادنا وبطريقه وصلى  
غير اجتهادنا واحول الهمزة ثم فانه يتبين ويصلي ولا يتبين بطريقه لانه ان في اثنا عشر آية البون او البون كان  
مستدعا على اعتقاد بعض وانه حمله كان بعض الاجتهاد بالثاني وهو غير جائز ثم في ثلث عشرة آية البون كان  
الصلوك والا فلا كذا في الحاد وان اتصل به الحكم مني نقض ما من القاعة ومن عدم جواز نقض الحكم  
في الحكم كذا الاجتهاد بالافضل وان لم يكن من ماول هذا الحكم بلا اول من اجتهاد ثم غير اجتهادنا فحكم  
حكم الاجتهاد واختار الاختار واختار ان لا ينفذ من مطلق من تقليد غيره فيما لم يجتهد فيه كان  
الغير صحابيا او تابعيا او لا ولو كان اعلم منه او لم يكن وسواء كان تقليد بالغير فيما لا خصه ومما يعمل به  
او كان ما خصه مما ينفوت وفيما اشغاله بالاجتهاد لم يكن كذلك ومما لم يشهدوا من مذمومات في الاختار  
عند بعض وقيل هذا ما يقوم الى كونه ثم من التقليد ما خصه ويعمل انما هو اذا كان ما خصه من الافضل  
ما ينفوت وفيما بالاشتغال بالاجتهاد ويجوز له ان يتخذ مجتهدا لاخر ويعمل بقوله للما ينفوت عمله بنوات وفيه  
اذا اشتغل بالاجتهاد وفيه ما ينفوت من الاخصه مما لا يعمل به وما لا ينفوت وفيه فلا يجوز له ان يتخذ غيره وهذا من  
اخر بكونه في اكثر نسخ المتن ومما لا يجتهد عنده من تقليد غيره الا ان يكون الغير اعلم منه لا حظه ولا دونه  
وقيل منعه الا ان يكون مما يعلم من هذا القول انساب مع اقدم ثبت عنه وعن المتقول عنه في الوراثة  
القديمه جواز تقليد الصحابي اذا كان ترجيح عنده من الاخرين فان التواضع له وجه ولعلنا اجتهادنا بواقي  
هذا الامة قال فيه وقال الشافعي يجوز ان يتخذ صحابيا خاصة ارجح من غيره فان التواضع له وجه والشهود  
من مذهبه عدم جواز تقليد بالغير مطلقا لا يقال واعلم ان بقوله فلا يولد من دليل والاصل عدمه  
بعدم الشرح في باب الصواب وقت فرائض عليه وكذا الصواب فيما لا ينبغي الا ان يكون هو الاصل في حوزها ان  
بعدم الجواز لان الانتفاء ليس يمكن فيه عدم دليل البقوت وقد يقال ان التبع الشرح منع الجواز الثابت  
بالاصل وقوله لان الانتفاء انما في جواز الصواب وقوله قد يقال رد هذا الجواب بان المراد ببق الجواز  
السوي الباقى الجواز الثابت بالاصل فيحتاج الى دليل يكون مع خلاف الاصل كما ان الجواز السوي يحتاج الى دليل  
ومما عدم ما مر في باب العموم ان يجوز الاستوى وكذا ما اختلفت عامتها بالعلم على وشكها من المعلومات فيتحقق  
بالاعتقاد لانه هو الذي لا يعلم شئ من الاحكام لان العلم هو الاعتقاد الجازم الخطا في موجب الاعتقاد او اعتقاد موجب  
موجب ما يجتهد به علم شئ من الاحكام فيخرج من العموم وقوله ولان المجتهد عطف على قوله بدليله الى الخطاب بقوله فاعلموا  
للعقل في لان المجتهد علم علم بعض الاحكام والعكس كما وان في العلم لا يوم احزاب السوال عن الاخر يحصل العلم  
فيكون اما حوز بالسوال فاعلم فلا يخفى الاستدلال بالانه على جواز تقليد المجتهدين غيره وانما يخفى الاستدلال بالانه لو قدر حصول  
الزكوة امرامعنا وكذا معمول بطول يكون معنا ما فاعلموا اصل الزكوة حكم معين ان كنتم تعلمون ذلك الحكم ويقاؤون الخطاب  
المجتهدين فاعلموا لكون لا دلالة فيها على تعيين معمول ما عرفت ان مثل هذا الترتيب ينفرد الاطلاق العموم والزمنا ان  
بقوله وفيه دلالة على ما عرفت لا يخفى الا في الدلالة قوله فاعلموا لانه على امراد المحقق مطلقا اجتهاد هذا الشرح ما في المتن وبمعنى  
الجواب وانما قوله لنعم من لسانه في قوله والمجتهدين ليس كذلك فربما في الجواب ونزجه ان هذا الدليل عليكم لانكم لا تبدل حكم ما يعلم  
لا يجب عليه السوال على ما عرفت في باب التخصص من دلالة مستدرك الشرح والمجتهدين عام والابن عليه السوال لانه انما بقوله لا ينفوت ولا ينفوت  
بانفسكم على العلم لان من قد يرد على شئ بنفسه

لا يحسن امره بان يطلب ذلك الشئ من غيره فاجتهدوا في العلم بالاحكام وان لم يكن عالما بالفضل ببعض الاجتهاد  
 الاجتهاد والتمسك فلا يكون ما هو بالاسوال لقائل الشرح العلامة هذا دليل الجواز وما دليل عدم الوقوع  
 فهو ان الوقوع يحتاج الى دليل الاصل مدسه وعلى مدعيه بان يثبت فيكون الترخيم بالاجتهاد والمستخدم الى  
 دليل ظني وكلامنا في تعويض الحكم اجتهاد اختيار الاجتهاد مع ظهور انه لم يزل الوجه في تلك الحجة الجعنة  
 فيه الشاربان مراد المستدل بالحديث فهو يعين الحكم في الاستئناس لانه اطلاقه النبوا والحديث مما قاله عدم يوم القيم  
 واوله ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض والخطا مقصور على الحشيش ويقال فليت الخطا  
 واخطيته اي ضرره وقطعته فاعلى المقصود قطع السوء والاخر سبب مدعيه من النور والسنن فليكن قوله  
 الضمير في كبره للنبيا كونه قوله للرسول واللام متعلقه بالشكر برفايد لتقوية المقصود وهذا الجواب لمعنى ان الاستئناس  
 على الوجه الثاني متصل كما انه متصل على الوجه الاول ثم ايضا كل ان تاسروا ان لا تاسروا ان لا تاسروا ان لا تاسروا  
 ونحوه ان يكون الرسول بخلاف الصور الثلاث المذكورة يعني ما دليل عدم وقوعه في كل ان تاسروا من الاسوال  
 متعلق بملو وان لا تاسروا وفي الصورة الثانية كل ان تاسروا من كل عام او امر وفي الصورة ثالثة كل ان تاسروا من كل  
 وان لا يفتل من اذ يكون ان يواد بخلاف اخر يكون مؤدى المذكور في حرم بالوك متعلق بملو ولا ياتى من آخذ العلم  
 فاعلموا في التفتيش والحمل العمل قد خلق حيث كبر من الحياه وامرنا بحقيقة يقال اعرف السوء على بناء الفاعل  
 امتدت عروقه في الارض واعرف الرجل وموعوده في الحكم على بناء الفاعل الى عرق ماس في امره ارادت بهذا البيت  
 موصى به كبره الا بغيره في حقيقته اجتهاد وهذا القول مشتمل على امرين اح جواز الخطا عليه في الاجتهاد و  
 عدم تقديره على الخطا قال ان روح العلامة تجميع عليه فلذلك لم يتوخى الاستدلال عليه واختلفت فيه فالقول  
 الشرعيان على مدعيه فيه والاصل عدم مانع فالروح العلامة علو ديمه وكان عقله وقوة فكره ففهم  
 مانع واجب بان لا يؤثر في المنع لان جواز الخطا والسوء للفتنة في اوزم الطبيعة السوء فاذا جاز هو حال حاله  
 مع الوساية على ما ذكره من سبب فوجد في ان الخطا عليه في غير حال العلوة بالطريق الادنى وقد جاز منه  
 بينه ان قوله فصل الخصومات مستلزم الحكم الشرعي بان المال حال لغير حرام لم يرد وان دخل الصواب والخطا لا يلزم  
 فيه جواز الخطا في الاجتهاد في الحكم الشرعي التوفيق مطلوبكم سان ذلك ان الاجتهاد في الحكم الشرعي هو التنباط في الادلة  
 الشرعية ولم يتعلق بالحكم من الشرع او العقل على اختلاف التفسير وبالحكم عليه وهو الحكم وبالحكم به وهو العمل  
 بالحكم والحكم على احد الخصمين من المدعي والمدعى عليه بالحكم عليه بما اولاح بالحكم له ليس حكما شرعيا بل حكم باندرج  
 جزاء في كل تعلق به حكم شرعي وموقعي يمكن التنباط من التنباط من الامارات كما اذا فرض في جهة القبلة اولى طار  
 احد التفسير او الابائي وقد علم ان اح كفى قطعا فاعطاه في التنباط ليس خطأ في الحكم الشرعي وموطو ولا مستحق ما الجواز  
 ان يكون مثلا الحكم بنجى له كل ثوب اصابه فحس صوابا والحكم باندرج احد التفسير حيث ما اصابه كفى خطأ من بط  
 هذا الالزام لثبوت في حق العلوم قال صاحب الردود والنقض غير وارد لان الجبالة ايقاع الفصل على الوجه الذي اوقعه والعلاني  
 لا يسمع المجتهدين اجتهاد بل يلقوا فلا نقض والفوق بغير صورة النقض والالزام من الدليل ان العا مور باقتناعه قادر  
 بالاصابة ولا كذلك العاصي ولا يتم يعرف باحوال الخطا وان العاصي ما مور بالتقليد والخطا واقع في طريقه من الكلام والاول  
 مرفوع لان الوجه المذكور في تعريف الجبالة جهة الفعل وكيفية له والاجتهاد ليس كذلك بل هو كيفية المجتهد والفاعل  
 من الامر بالاتباع اجاز حالوا كان الامر بالاتباع الرسول او باتباع غيره من المجتهدين وقد ذكر صاحب المنهاج كونه مخصوصا  
 بربان جهة الامام وكذا انه لان جميع الامم ما مورون بميل في الامم سواء ذكر مجتهد وعامة فلا فرق وايضا مقصور المجتهد  
 تحصيل الظن بالحكم للاصابة واذا جاز كون اجتهاد الرسول عدم خطأ واجتهاد غيره او جواز كونه خطأ او كونه لا

لا يحسن امره بان يطلب ذلك الشئ من غيره فاجتهدوا في العلم بالاحكام وان لم يكن عالما بالفضل ببعض الاجتهاد  
 الاجتهاد والتمسك فلا يكون ما هو بالاسوال لقائل الشرح العلامة هذا دليل الجواز وما دليل عدم الوقوع  
 فهو ان الوقوع يحتاج الى دليل الاصل مدسه وعلى مدعيه بان يثبت فيكون الترخيم بالاجتهاد والمستخدم الى  
 دليل ظني وكلامنا في تعويض الحكم اجتهاد اختيار الاجتهاد مع ظهور انه لم يزل الوجه في تلك الحجة الجعنة  
 فيه الشاربان مراد المستدل بالحديث فهو يعين الحكم في الاستئناس لانه اطلاقه النبوا والحديث مما قاله عدم يوم القيم  
 واوله ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض والخطا مقصور على الحشيش ويقال فليت الخطا  
 واخطيته اي ضرره وقطعته فاعلى المقصود قطع السوء والاخر سبب مدعيه من النور والسنن فليكن قوله  
 الضمير في كبره للنبيا كونه قوله للرسول واللام متعلقه بالشكر برفايد لتقوية المقصود وهذا الجواب لمعنى ان الاستئناس  
 على الوجه الثاني متصل كما انه متصل على الوجه الاول ثم ايضا كل ان تاسروا ان لا تاسروا ان لا تاسروا ان لا تاسروا  
 ونحوه ان يكون الرسول بخلاف الصور الثلاث المذكورة يعني ما دليل عدم وقوعه في كل ان تاسروا من الاسوال  
 متعلق بملو وان لا تاسروا وفي الصورة الثانية كل ان تاسروا من كل عام او امر وفي الصورة ثالثة كل ان تاسروا من كل  
 وان لا يفتل من اذ يكون ان يواد بخلاف اخر يكون مؤدى المذكور في حرم بالوك متعلق بملو ولا ياتى من آخذ العلم  
 فاعلموا في التفتيش والحمل العمل قد خلق حيث كبر من الحياه وامرنا بحقيقة يقال اعرف السوء على بناء الفاعل  
 امتدت عروقه في الارض واعرف الرجل وموعوده في الحكم على بناء الفاعل الى عرق ماس في امره ارادت بهذا البيت  
 موصى به كبره الا بغيره في حقيقته اجتهاد وهذا القول مشتمل على امرين اح جواز الخطا عليه في الاجتهاد و  
 عدم تقديره على الخطا قال ان روح العلامة تجميع عليه فلذلك لم يتوخى الاستدلال عليه واختلفت فيه فالقول  
 الشرعيان على مدعيه فيه والاصل عدم مانع فالروح العلامة علو ديمه وكان عقله وقوة فكره ففهم  
 مانع واجب بان لا يؤثر في المنع لان جواز الخطا والسوء للفتنة في اوزم الطبيعة السوء فاذا جاز هو حال حاله  
 مع الوساية على ما ذكره من سبب فوجد في ان الخطا عليه في غير حال العلوة بالطريق الادنى وقد جاز منه  
 بينه ان قوله فصل الخصومات مستلزم الحكم الشرعي بان المال حال لغير حرام لم يرد وان دخل الصواب والخطا لا يلزم  
 فيه جواز الخطا في الاجتهاد في الحكم الشرعي التوفيق مطلوبكم سان ذلك ان الاجتهاد في الحكم الشرعي هو التنباط في الادلة  
 الشرعية ولم يتعلق بالحكم من الشرع او العقل على اختلاف التفسير وبالحكم عليه وهو الحكم وبالحكم به وهو العمل  
 بالحكم والحكم على احد الخصمين من المدعي والمدعى عليه بالحكم عليه بما اولاح بالحكم له ليس حكما شرعيا بل حكم باندرج  
 جزاء في كل تعلق به حكم شرعي وموقعي يمكن التنباط من التنباط من الامارات كما اذا فرض في جهة القبلة اولى طار  
 احد التفسير او الابائي وقد علم ان اح كفى قطعا فاعطاه في التنباط ليس خطأ في الحكم الشرعي وموطو ولا مستحق ما الجواز  
 ان يكون مثلا الحكم بنجى له كل ثوب اصابه فحس صوابا والحكم باندرج احد التفسير حيث ما اصابه كفى خطأ من بط  
 هذا الالزام لثبوت في حق العلوم قال صاحب الردود والنقض غير وارد لان الجبالة ايقاع الفصل على الوجه الذي اوقعه والعلاني  
 لا يسمع المجتهدين اجتهاد بل يلقوا فلا نقض والفوق بغير صورة النقض والالزام من الدليل ان العا مور باقتناعه قادر  
 بالاصابة ولا كذلك العاصي ولا يتم يعرف باحوال الخطا وان العاصي ما مور بالتقليد والخطا واقع في طريقه من الكلام والاول  
 مرفوع لان الوجه المذكور في تعريف الجبالة جهة الفعل وكيفية له والاجتهاد ليس كذلك بل هو كيفية المجتهد والفاعل  
 من الامر بالاتباع اجاز حالوا كان الامر بالاتباع الرسول او باتباع غيره من المجتهدين وقد ذكر صاحب المنهاج كونه مخصوصا  
 بربان جهة الامام وكذا انه لان جميع الامم ما مورون بميل في الامم سواء ذكر مجتهد وعامة فلا فرق وايضا مقصور المجتهد  
 تحصيل الظن بالحكم للاصابة واذا جاز كون اجتهاد الرسول عدم خطأ واجتهاد غيره او جواز كونه خطأ او كونه لا



بالا تليق امور باقاع العمل كما ذكره واذا كان ابتداءه على الوجه الاول فعمله خطأ كما في العامة ما موردا خطأ عز وجل الاستقلال  
بمعدودين الحكم الخطأ له جهتان كونه غير مطابق للواقع وكونه مجتهدا فيه فالامر به بمجته تم لا لا بد من الاستماع  
فيه فان المجتهد ما موردا بالعمل بما ادى اليه اجتاده اي عاوان كان خطأ فلا بد من امر غير ايضا العمل به لئلا  
فيكون ضروريا نظريا ان يكون ضروريا من حيث العلم بل من حيث طريقه اليه ونظرا من حيث ان الخوض في خلاف كونه لا فعال  
لا حاجة الى ذلك لان لزوم كونه ضروريا على تقدير كونه نظريا كما في غايات الاستحالة لا نقول استحالة كونه في شيء ضروريا على تقدير كونه  
نظريا كما في الاستحالة بل من غير كونه ضروريا ونظريا لما يجمع بين التفسير لا للكل ولا يكون كما في غير ذلك لا كما في الفصل  
اي لا قائل باقتدار بعض الاحكام في اقسام الدليل عليه دون البعض فان قيل قد تر في خبر البحث ان بعضهم قالون بان  
العاسي غير مطابق للدليل اصلا على ما ان اليه بقوله فيل السلب الكلي فكانه قيل الحق الاخر ان بين الاحكام متفان  
بيننا وبينكم فخلوا في ما شئتم من المطالبة او شئتم من عدمها وقد ارتفع بهذا الدليل عدم المطالبة فثبت ما ادعينا وهو  
شئتم المطالبة ولعل الدليل على ثبوت الانتقال باختلاف الشيء الى عدم دليل الثبوت هو درسي فلا يصح ان يكون  
سنة خلا فيه ان دليل الشيء ان يبين ان يكون عدم دليل الثبوت بل قد يكون غير كما يقول ذكره وهو قوله امره في  
وقد يكون انتفاء لازم وهو متحقق في الصلوة ثم يرد ان دليل الشيء قد يكون ذلك وقد يكون معاجيل من الخلو والكل استصحاب  
مع عدم الواقع ايضا ثابت في عدم الصلوة وعدم ثبوت الشيء الاول وم اذ كان عارضا او لعدم شرط كما مر في ما بحث  
شرط العلم من انه قد اختلف في جواز التفتيش وكونه غير قاض في العلية وليس تخصيص العلة على ما عجب سادسا وهو  
الاحتياط عند البعض ان العلم ان كانت مستنبطه لم لا مانع او عدمه وانما جاز التفتيش لوجوده على غير الاصل والفرع وهو  
العلم المخصوصة المستبعدة لعدم الحكم لوجود مانع وعدمها لظهورها اذ لم يفت الحكم لذلك فلم يجوز لعدم الجاه اذ عدم التفتيش  
لا بد جاز معا وقد مر ذلك في بيان شروط الحكم حيث قال اذ لم يكن التفتيش مانعا في الاصل كان نصا اصليا في التفتيش الاصل لا في التفتيش  
عليه التفتيش الطارئ وهو حكم شرعي في الاصل الثبوت ليدون القياس والاحكام والمصلحة والالتماس فكذا وقع في اكثر النسخ في المصدر  
لما في اسم التفتيش لواقع ما يبين في التفصيل من قوله ثم استفتى كما هو العاسي والمجتهد ليدون منه القول ما هو في ترتيب  
التفتيش اعم من العقلي والنفسي فلا يرد عليه ما في بعض الشارحين من خروج الاحكام من التفتيش من غير جهة عندنا فاذن هو ان كان  
التفتيش مفيد للعلم فاذا قلنا مفيد من مزبوع حوث العالم والمفتي حوثه فيكون اعتقاده مطابق للواقع واللام يكن التفتيش مفيدا  
للعلم وقد قلنا ان من مزبوع قيم العالم وتقدمه وموافقا في التفتيش فان قلت التفتيش انما يفتي اليقين اذ كان الخطأ  
حقا وليس كل تفتيش مفيد اليقين فلا يلزم احتياج التفتيشين قلت حصدا فتدبر انما يعلم بالتفتيش واللام يفتي اليقين فليعلم  
التفتيش اليقين اصلا هذا التفتيش او كما قاله فيمن ان التفتيش لو انا العلم كان تفتيشا وحيث قال حوث العالم اذ  
من قال بعدم انا العلم حوثه وتقدمه في حقيقته واجتماع التفتيش لا مكان ان يقال تفتيشه لا في تفتيشه الاخر كما ان  
توانا في التفتيش المفيد للعلم ما في من توانا الاخر وتانما ان التفتيش لو حصل العلم حاصله ان التفتيش لو انا العلم كان  
جميع ما يستفاد اليه ذلك العلم معلوما لان التفتيش لا يفتي العلم اذ الفرع لا يكون اقوى من اصله ومن حله ما يستفاد اليه ذلك العلم صدق  
الخبر وليس معلوما للعلم لان علمهم به لئلا كما في خبره في علمه في التفتيش وان كان نظريا لم يكن مجرد تفتيش مستفاد اليقين بل مع  
الاستدلال قالوا اوله ان كان التفتيش واجبا باننا لم يكن لعدم وجوب التفتيش في العقليات فلهذا اذ لم يكن مذكورة في المتن وقد ترك في النوع  
الفرعي الجاه وجوبه اي في قوله قالوا وجوب التفتيش في العقليات وقد تقدم لا وقد شرب في بيان ان كذا التفتيش واجبا على ما اخلا فوجب احتياجا  
ولو وجب الاخر ان وجوب التفتيش لا احتياطا وكونه من مانع ولو وجب الاصل اذ العلم الاخر الاول كونه على اثر ايط النقص دون الثاني فانما نظرنا  
ان اذ العلم فلتا يحرم على التفتيش على مقدار تقديره فيكون نظر حوا لم يؤم الشيء ان فلهذا ان الدليل المذكور يفتي من التفتيش  
اي في المصلحة في اللام كما اختلف في حوثه على التفتيش في اللام ولزوم الشيء في حوثه فيكون المصلحة في الاخر وهذا التفتيش في وجهه واجبا في ذلك جاز





كون علامته قوة الحب كالتسعة فاني لم اقدر ان اكتبها السبب لان لا يكون بين العجز والجد والحق والسطو واللم بين قولهم  
 جهنم فابعد واذا كان المحلول يقرب جهنم فوله حب الحق كان القاسب ان يراود بقوته تعويها باعتبار ذاته ان نومه كالحب  
 الفاني لم يقسم قوته فوعا الى قوته حتى لا يكون اقرب فان قلت الجواز اقرب وموالاته والخط وبين حقيقته راجع الى العجز  
 وهو كخلافه في القوة وظر الحال فحق ابن بعلم توجههم وان الجواز اقرب والبعد ان كانا من جهة حب الحق لم يكن القريب والبعيد  
 لان البعد قد يكون يرجع الى الحب او النوع فيقرب ويان وان كانا من جنس واحد فيعلم فيعلم ترجع القريب من قوله موافق  
 يصدر عن علمه انه اقرب انما راجع قريبا والجد جهنم والاصل ان علافة هذا الجواز من حيث كانت شهود او قربة كالحب  
 او اقوى كانا بقية دون علافة الاخر لان راجع عليه والاخر لعدم اللطافة او بعده عن الالتفات فيعرف صفات عذبة  
 الوجهين في بيان علامته الجواز خلاف الاولين فانها خويان او شجرة النعمان كالمطاني السان على اللغة يقال فلان  
 يعرف لسان العرب ويتكلم بكلامهم الى العلم بخلاف الاطلاق على القوة الحالية في فانا وان كانت اقرب ليست شهودا ومزا  
 عطف على قوله يكون ما يصح لا يقال هذا العطف غير لازم بالذود ملتبس الاحتمال كونه عطف على قوله لعدم اللطافة لانا نقول  
 قوله في الامور التي تكون في معرفة الجواز بنادى بانه ليس عطف على عدم اللطافة لان شجرة النعمان ليست في علامته الجواز  
 ولم يذكر هناك فكيف يكون هناك ملتبس وتقدم القوى السهلة الا اذا كان في احوالها انما يفسد دال على مولوله  
 بالوضع القوى وقد استعمله ان راع فيه وقدر وضعه كاسما والارض مثلا وفي الاخرى لفظ دال على مولوله الشرع  
 دون القوى فتكلم ان راع من معناه القوى وضعه على مولوله الشرع سواء كان باقيا له او لا كالمعلومة مثلا عدم آمهنا  
 على ان يوجهين الى ان راع في الوضع القوى وفيه تم تغييره ولا تخفى ان العمل بالمولود ان راع مع القرب لبعدها ضدها  
 او من العمل ما سوس ساء مع التغيير وانما ان ابعيد من الخلاف اذا خلا في ان راع يستعمل الخفايا القوى ودون  
 تم للاختلاف في ان الالفاظ التي يستعملها ان راع في مولوداتها الشرعية هي حقايق الشرعية لم يجز ان تكون مملوكة لكونها  
 في الاحكام وفي الوجه الثاني نظرا في الاختلاف في ان راع يستعمل الالفاظ في مولوداتها الشرعية التي لم يعلف في اللغة فالاختلاف  
 في كونها حقيقته او جازا وثبوت العلم لا يتوقف على ذلك فلا يفسد كونه اللفظ شريفا نقله عن معناه القوى واعلم ان نقل معناه  
 اللفظ وهو الالفاظ على مولود القوى واستعمله ان راع في كذا تقدم اللفظ في استعمالها في مولودها شرعا فلفظ تقدم على  
 اللفظ الذي يدل على مولود القوى لفظه فلفظ لم يستعمله ان راع وذكر لان وضع اللغة اذا ضاع عرف ان راع كان اقوى في راع  
 وبذلك صرح الاصول في شتى السوال حيث قال او ان يكون احوالها يدل على مولود القوى بالوضع الشرعي والملازم بالوضع القوى  
 او الشرعي لفظ خلاف الشرعي المردود بانفسه وما يكون مستعملا في مولودها شرعا فلفظ كالمعلول لان الفعل المستعمل  
 الحقيقة بالاسم او لفظه لم يستعمله ان راع فيه وموافق مقابلة ماله مولود القوى واستعمله ان راع فيه كانه بالاستعمال لم صار  
 من الشك والنفوذ لقائله بديع اذا كان في احوالها انما يفسد لفظه من مولود شرعا وفي الاخر لفظ منفرد بمولود القوى لم  
 يستعمله ان راع فيه في راع اللفظ اعلم ان الغالب من ان راع انه اذا اطلق اللفظ لموضوع في عرفة لا يورثه فيه ومن الحسن  
 ما قاله الاصول في الاحكام وموقوفه وهذا اللفظ ماله مولود القوى واستعمله ان راع فيه خلاف ما اذا اطلق اللفظ ان راع لفظا  
 واحدا وكان له مولود القوى وقد استعمله ان راع في معنى آخر ومعارف قاله فانه مهما اطلق ان راع في لفظه فانه يعلم على وجه  
 الشرعي ودون القوى ولنا قلنا انه احسن منه لان كلامنا في التماثل في الواقع بينا فيقولون العلم الا ان يري ان ذلك اللفظ يقع  
 في احوالها انما يفسد مولود الشرعي ويقع في احوالها مولود القوى باعتبار القوانين الموجبة لذكر ما اكد دلالة  
 دلالة بان يتعدى تاكيد دلالة اللفظ على مولود واحد فيكون الاجل دلالة اللفظ على من جهة المطابقة والتحقق كدلالة الاسكان  
 في شريك بين العلم وحق على الاسكان العام او الاجل دلالة على من جهة المطابقة والالتزام كدلالة لفظ الشمس في شريك بين  
 الكوكب انما هو وضوئه على الضوء وقد يكون الاجل كونه مواكرا تاكيدا في الحقيقة او معنويا يكون الاجل قوة الولاية في نفسه كونه





الجمع وبما قياسه ان اول استدلاله ان يتبين للنفا رضى بين القياسين والاستدلال لانه قد علم ما ذكره لان القياس من الاول  
المتفق عليه بين الامة والاستدلال ما اختلف فيه ان بانفاق برهان فقل الان ان هذا هو وجه وان لم يذكر  
كما انه مراد فيها فليعلم ان ما بين مراد او احدى الكلام على ظاهره كما اجراء الشرحون عليه لم يستقم لان العدول بين سني القياس  
غير صحيح في بيان شروط حكم الاصل فلا يوافق رضى المصنفين الحار على ستمه واذا لم يوافق لم يكن بينهما ترجيح لانه في  
نوجب التقييد بالاعتناء مع كون اعداد بيان الترجيح في النفا رضى بين القياسين المتفق على كونه حاريا على سني القياس  
وبين القياسين المختلف في كونه حاريا على ستمه كما في الحدود والكفارات لاختلاف مقتضى بيانها الى مقابلات الامور المذكورة  
في السبع ائمة او العاشره وقد علم انكم مصلية من الشرع الغرض من اصل الحاجة من الاقتداء وادانته الاصل  
الحاجة بيانية ولذا ذكر قدم قبل الفصل من اجل الادب في الاخر من الاصل وهو مقدم قدم قبل الفصل من  
لان حق الاصل وامر ديني حفظ النفس على فعل الرداء ومواسروني وكذا تقدم رعاية مصلية النفس على دفع الشدة  
عنها في السرقة الصلوة والافطار على اتمام الصلوة ومواسروني وكذا تقدم حصول المال ومواسروني في اوصاف  
تلفه حصول الجعة والحاجة على تركها وبما قد سنان قال الشيخ العلامة واجب من ابدان الفصل من حق الله  
ايضا ولهذا الحكم على كل من قبل نفسه والنقص فيها نفسي في تقديري على الرداء اوجه باجماع الحنفين  
وعنى الثاني بان ليس بعدى مصلية النفس على مقصود اصل الدين بل على فروع ولو لم تشقه الركعة في الزمان  
تتأخر مقصده تمام الصلوة في الحضر واما الصوم فلا يثبت مطلقا بل بنحو القضاء وهذا يعلم الجواب عن ترك الحمد  
والجاعة فلا يلزم الا ان كان مطلقا بل بنحو الجعة بالخطم والحاجة بالانفراد وان كانت الصلوة مفردة صحتها  
الحاجة ويمكن وقوع ابدان الفصل من محض حق الاصل اذ لو كان فيه حق الله كان لا مام ان يفيض وان عفا والام  
كما قيل في قبل السورة لانه ليس من الحقوق المتحصنة وبشر فيه الامام بالسفاهة صاحب الكمال ولو عفا عنه  
كان الامام استيفان وبه ان اكراد بالبرية ما يعي الا بان وفروعه اذ العبادات كلها دينية كما يشير اليه وانما قولهم  
شقة السورة في تمام الايام فلا يرد لان شقة الايام في الدين كونه عبادات ومقرنه الى الله لم يخلان شقة السورة  
وكذا قوله الصوم لا يقوم مطلقا ويصح بالعضا لان الصوم في رمضان عبادة فترك الى عبادة في اخر الفصل  
حق النفس وبهذا ينبغي ولعلنا وكذا الحال في ترك الجعة والحاجة فنقدم بهذا الترتيب ان شاء الله تعالى  
بعدى وموان مصلية النفس وحفظها بعدى على مصلية البانية وهي حفظ النسب والعقل والكال لان مصلية  
الدينية انا يحصل بالعبادات وحصول العبادات متوقف على بقاء النفس فلم ان العبادات ينفعني افعال  
الدينية ثم حفظ النفس يقوم على الباقين لانه لبقاء النفس الى البقاء ونفى الولد او نفي عم الزنا لا يحصل اختلاط النسب  
ينسب الى شخص معين منهم بترتيبهم وحفظ نفسه والا يعمل ويؤثر نفسه لعدم فورة الولد وموطفق على حفظ  
اعمال لغوات النفس بغواته لان الان ان انما يتم عن سائر الحيوانات واذ اقات عقله الحق بالحيوانات وسقط عنه التكليف  
وبهذا وجب بتفويت العقل ما يجب بتفويت النفس وموالية الكاملة ولم يجب بتفويت الكال بتفويت نفسه  
وموقوف اليد كذلك يجب ان يفهم هذا الوضع قوله فكان موجب التحلف في ارض صور النقص فوا بعد الجمل ومبين  
من الترجيح ذكر الامور في الاحكام آخ ان يظهر في صورة النقص في احدى الصور بشر ما يمكن احواله النقص بغير وجود  
مانع او عدم شرط فخلان الاخرى هي اذ لا يلزم على النقص وثانها ان يكون على امر العبادات قد تختلف عنها مولا في صورة  
بطريق الاستثناء على خلاف العامة العامة والآخرى كيف على حكم لا على جهة الاستثناء فالاول او كونه في الاصل وبدون  
عن اطلاق الشبهة اذا ثبت حكمها الا اجماع فان قيل قد ثبت حكمها عند السائل على منسوب من يقول بالخبر في اجاب الامور عنه بان منسوب  
شاذ لا فادها كما شرعنا اجاب الامور عنه بان الحكم ليس مطاعه بل ما يفضي اليه من الحكمة وكان حصول الحكم

بواسطة

بواسطة ثبوت الحكم المطلوب للثبوت فحصلت بواسطة ثبوت الحكم ايضا مطلوبه لعدم ما يكون حكم الفرج  
بما جعله لانه اعطى على الفرج فالبعض من الخلاف فالحكم في حكم الفرج ثابتا اصلا وقوله لا تفصيل البيان  
ان حكم الفرج تفصيل لا يجوز ان يكون بالنفس قوله فمعم ما ذكره في ترجيح احوال الفرجين على الاخرين خارج  
من الموافقة لمصلحة اخر او يعلل اهل الكوفة او يعمل للامانة الاربعه الى غير ذلك والافعال لا ان ولم يفرق  
لها المذكور لانه يعلم مما سببان توجه صحيحها بالنظر الى دليلها او مولوها او امر خارج على قولنا من المنقول لم يفرق  
واما العام من الفرج فقد عدم حكم وفيه تفصيل كثير فذكر في تفصيلي العام بالنسبة الى منتهى رالحق  
انه ان ثبتت عليه الفلحة بنفس او اجماع او كان الاصل محصيا بالعام بعدم اليقين والافعال لا ان لم يفرق  
احد الدلائل ان يكون طريقا كذا به ارجح ليس المراد بان يكون بالحوصل مادية المحدود مما سببان ان لا  
لا يكتسب بغيره بل بطلت مفردة ان تكون معمة اذا اعتبر الرجحان في الدلائل بل يرد به ان الترجيح  
اما في الترجيح الشرعية باعتبار نفسها واجزاها القوية ومن مقدماتها او في حود ومعم كذا باعتبار نفسها  
او باعتبار راجعها من مفرداتها التي هي الزيات والوضعات فانه جميع قد يكون ليط وقد عرفت مما ثم وقد يكون  
متعددا بان يكون بعض الترجيح في الترجيح وبعضها في مقدماتها او في الحود والسجدة او في مفرداتها او يكون ليط  
جميعا في القومات والبعض الاخر في الحود او في الحود والافعال لا ان لم يفرق والافعال لا ان لم يفرق  
ونورد قد يكون ثابتا على الوجه المذكور وقد يكون ثلثا وقد يكون رباعيا فافهم ان كانا نفس وجها الترجيح  
وبعد في احوالنا فغير يرضى في الاخر ابا لتسوية او بالاضطرار فحصل اخر ذكره في الترجيح  
المتعدد لاسيما في الحكم وما من الضبط وفي الحدود التي ذكرها المصنف في الترجيح المبسط  
او بالمتعدد ومما في اليم والى معونة الارشاد والكون في الاقوال والادوات  
وفضاها اليم ما سمع في الرين والافعال فمما في اليم بالعادة وحقا حال  
فالزيادة انه يجب الرعوات ومنه بعض الحكم ان هذا اخر  
ما قصدنا باننا ثم والحمد لله على نعمته وعلى اليم  
على محمد نبيه وعلى الوصية في

اصفيا الفاضل  
الطبيب  
احمد



تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب الحمد لله على النعمان والحمد لله على النعمان  
وقع الفرائض في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ في مدينة بغداد  
والحمد لله رب العالمين  
غفران الله لي ولكم و لعلكم تتقون



كان ضامناً والا فلا رجل أجرب بيتاً من داره من رجل يدفع الوديعه  
الى الذي استأجر البيت قال الفقيه ابو بصير البلخي رحمه الله ان كان  
لكل واحد مفتاح ومغلق على حده ضمن كالتوديع الى اجنبي ليسكن  
خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل واحد منها يدخل على صاحبه  
بغير استئذان لا يكون ضامناً لانه منزله من في عياله امرأه عند ما وديعه  
لان في حضرتهما الوفاة فدفع الوديعه الى جار لها فهلك الوديعه  
عند الجار قال الشيخ الامام ابو بصير البلخي رحمه الله ان لم يكن محضرهما  
عند الوفاة احد من يكون في عياله لا يضمن كالتوديع الى جاري في دار  
المودع فان لم يدفع الوديعه الى الاجنبي المودع اذا بعث الوديعه الى  
صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله فهلك يكون ضامناً وان  
لم يكن الابن الكبير الا انه لا يكون في عياله الاب فهلك الوديعه  
لا يضمن الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الاب فدرسه  
الابن يكون الى والده فلا يضمن الدفع اليه كالتوديع الى  
صاحبها على يد عبد الذي اجره من غيره فانه لا يضمن وان كان  
العبد في عياله المتأجر يضمن معه

بعد الطلب من صاحبها صاحب الوديعه اذا طلب الوديعه وقد اجمعت  
الفقيه فقال المودع لا اصل اليها اليه فاغتر على تلك الناحية فقال  
المودع اعير علي الوديعه ايضا قال الشيخ الامام ابو بصير البلخي رحمه الله  
ان كانت الوديعه يعود من المودع لا يفد على دفعها لئلا يفتقر  
الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له علي رجل دين فارسل  
رب الدين رجلاً الى مديونه لتقبض دينه فقال المديون دفعته الى  
الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته الى المرسل وصاحب الدين  
بنيك وصول المال اليه قال ابو القاسم رحمه الله القول قول الرسول مع  
مبذره رجل اودع عند انسان وديعه وقال له في السر اخبرك بغلامه  
كذلك اذا دفع اليه الوديعه في رجل هو بين تلك الغلامه ولم يصدقه



المودع حتى ملكت قال ابو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع رجل  
 اودع وودعه وقال لهودع لا تضع وودعني في حانوك كل فاك  
 فانه مخوف فوضع في الحانوت فموت المودع في الليل قال الفقيه  
 ابو جعفر رحمه الله ان لم يكن منزله احد من الحانوت وليس له مكان اخر  
 احد من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون ضمانا رجل  
 وضع بضاعة وقال للمخضع ضعها في هذا البديل وان رآني البديل  
 فوضعتها في الخفية فضاع كان ضامنا وان قال ضعها في الجواني من غير ان  
 فوضعتها في الخفية لا يضمن امرأته او دعت كتاب وصيتها منذ رجل  
 مخوف زوجها وامرأته ان باسم الكتاب الى زوجها بعد وثا ثبات  
 وارادت الشراء كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله  
 ان كان في الكتاب اقراؤها للزوج بال او بتصرف مهران  
 الزوج للمودع ان لا يرفع الكتاب وان كانت امرأة يتردد ملك  
 نفسها بان كان القوطاسي ملكا لهما كان رد الكتاب من ذات  
 حق الزوج وفيه امانة لا على النظم قال الاثرى ان المودعة  
 لو كانت سيفا فارادت الكراء ان ياء فذمن المودع ليضرب به  
 رجلا طامنا انه لا يرفع اليها ما تلتها ولو رجلا وضع كتابا في يومئذ  
 وامرأة فسلم الصلح الى عودته ان دفع اليه دراهم ثلثة اشهر  
 فلم يرفع الديون اليه وراحمه الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان  
 يتردد الصلح قالوا ان علم القوسط ان الغنم او في حق الطالب  
 قبل مضي السنة او بعد ثمانية يرفع الصلح الى المطلوب دون الطالب  
 ثلثة ادموا رجلا مالا وقالوا لا نرفع اليك احدى منا حتى تجتمع  
 فرفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله في النكاح يكون ضمانا  
 وبه قال ابو حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول  
 يوسف رحمه الله امرأة قالت لاكاريا لا تطلق انزال في منزلك فوضع  
 الاكاريا في منزله مجنى الاكاريا جنابة ومرب فرفع السلطان

